الذكوات البيض

اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد بالذكوات الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب{عليه السلام}

شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها

موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}

من الدراري المضيئة

{در النجف}فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض، وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزهاعن الأرض.وفي رواية إنّها موضع خلوته أو إنّها موضع عبادته وفي رواية أخرى في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام}قال: قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟ قال:يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.:
Date:

الرقم: ب ت ع/ ٥٠٤٩
التاريخ: ١٤/٨/٢٠٢٢

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ١٢/٢٨ /٢٠٢١ والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٥٧٤٤/٤ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمتضمن أستحداث مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكورة أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

... مع وافر التقدير

أ.م.د حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة
٢٠٢٢/١/١٢

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الأوراق.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٠ / كانون الثاني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير – القصر الأبيض – المجمع الثربوي – الطابق السادس

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ تشرين الأول ٢٠٢٥ م
رقم الإيداع في دار الكتب والو ثائق (١١٢٥)
الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

الذكوات البيض

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني

هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدى
أ.د. حميد جاسم عبود الغرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الريكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبرى الساعدى
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش

هيأة التحرير من خارج العراق
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقاني / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ – تشرين الأول ٢٠٢٥ م

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦هـ - تشرين الأول ٢٠٢٥م

العنوان الموقعي
مجلة الذكوات البيض
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات
الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١
الرقم المعياري الدولي
ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦
رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)
لسنة ٢٠٢١
البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصفية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ معدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.

١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، واذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)

أو البريد الإلكتروني:(hus65in@Gmail.com) (off reserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

محتوى العدد (١٧) المجلد الثالث

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	التعريف بالحاكم الجشمي وتفسيره التهذيب ومكانته العلمية .	أ.د. مهند محمد صالح عطية الباحث:أحمد نجم عباس	٨
٢	أثر استراتيجية الحالات المصغرة في تنمية المهارات القرائية لدى طلاب الصف الاول المتوسط	أ.م.د.احسان عدنان عبد الرزاق	١٦
٣	مدرسة الحكمة المتعالية عند صدر الدين الشيرازي	أ.د. زينه علي جاسم	٣٢
٤	القيمة والمعيار: قراءة في رؤية اليوسف للشعر ووضائفه«مقال مراجعة»	م. د. زينب ميثم علي	٤٠
٥	النموذج الصالح في الثقافة الإسلاميّة «مقال مراجعة»	م. د. نورا حسين علي	٤٦
٦	تطور الذكاء الاقتناعي عند المراهقين	م. د. محمود محمد طالب	٥٢
٧	التكرار ودوره في ترسيخ الذاكرة الشعرية في قصيدة (تاريخ الدموع)للشاعر مهدي النهيري	م.د.سندس عبدالكاظم جاسم	٦٨
٨	العمل التطوعي ودوره في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات الريفية دراسة ميدانية في محافظة بغداد	الباحثة: ساره محمد يوسف أ. د. ميسم ياسين عبيد	٧٦
٩	الحصانة النفسية وعلاقتها بالرفاهية النفسية لدى طلبة الجامعة	م. م. رسول شاهين جمال أ.م. د.أحمد عجيل ياور	٩٢
١٠	التحوّل بين أبنية صيغ الأسماء في اللغة العربية	أ.م.د. علي سامي أمين	١٢٠
١١	بلاغة الاقناع اللغوي لجملة الاعتراض في الخطاب القرآني	م. د. محمد جاسم حنون	١٤٢
١٢	سلبيات وسائل التواصل الاجتماعي على المجتمع العراقي وعلاجها في ضوء الفكر الاسلامي (السهر) انموذجاً «دراسة علمية»	م. طباء صاحب مشكور م. م. نغم بكي ناجي م. م. ايناس عبدالرحمن زايد	١٥٨
١٣	تطور الطاقة الكهربائية في الدولة العثمانية، محطتي طرسوس وسيلاه تار انا نموذجاً ١٩٠٢_١٩١٤م	م.د علي إسماعيل زيدان م. غدير خليل عبد الأمير	١٧٢
١٤	دورالإرادة في تحديد القانون الواجب التطبيق في العقود الدولية.	همام ستار صادق أ.د. مهدي مرداشي	١٨٢
١٥	التوثيقات الرجالية وأثرها في الترجيح بين الأخبار المتعارضة	م. م. شذى عبد الأمير عبد الله	١٩٢
١٦	قياس الكفاءة الادارية لمديري الاشراف التربوي في ضوء بعض المتغيرات	م. م. اسماء جليل عباس	٢٠٢
١٧	الانفاق الاقتصادية للدولة الفاطمية	م. م. هناء عطية تعبان	٢١٦
١٨	تسميات النجف وقبر أمير المؤمنين(عليه السلام)دراسة من الناحية التاريخية والأثرية	م. م.أحمد عبد الكاظم محمد	٢٢٨
١٩	استراتيجيات التعلّم القائم على الألعاب الرقمية في تعزيز الطلاقة الحسابية لطلبة المرحلة المتوسطة	م. م. حميد محمد عبد الله	٢٤٨
٢٠	الثورات العربية وتأثيرها على مصر من ٢٠١١ م الى ٢٠٢٠م.	م. م. رحاب حسن عبد	٢٦٨
٢١	التدافع في القرآن الكريم والسنن الربانية	الباحث: مصطفى محمد ذياب	٢٨٤
٢٢	ألفاظ المنع والعطاء في القرآن الكريم	م. م. انتصار محمد رضا محسن	٢٩٢
٢٣	أدبيّة النصّ القرآنيّ دراسة في البنية الإيقاعية والتصويرية والقصصية	م. م.محمد حمزة عبد الواحد أ.م.د. سرى سليم عبد الشهيد	٣٠٨
٢٤	حكم الجزية والأمان عند الإمامة	م. م. ولاء علي حسين	٣١٦
٢٥	المملكة العربية السعودية ودور شركات النفط في التطورات الحديثة فيها	م. م. نور صفر سايه خان	٣٢٦
٢٦	هيكل السلطات في الدولة الإسلامية: دراسة تاريخية وتحليل وظيفي	م. م. غياث خالد منفي	٣٣٨
٢٧	أنماطُ الشّخصيّة وتحولاتها في رواية أرض زيكولا« قراءة في البنى النفسية والدلالية»	م. م. إيمان صاحب كطافه	٣٥٤
٢٨	The Intersection of Language and Artificial Intelligence: Implications for Linguistic Diversity	Lecturer Ahlam Abdulrazzaq Thiab Al-Dulaimi	٣٦٦
٢٩	The Role of Applied Linguistics in Translation Studies : Challenges and innovations	Researcher:Shrouq Shahab Ahmad	٣٨٢

فصلية مُحكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥م

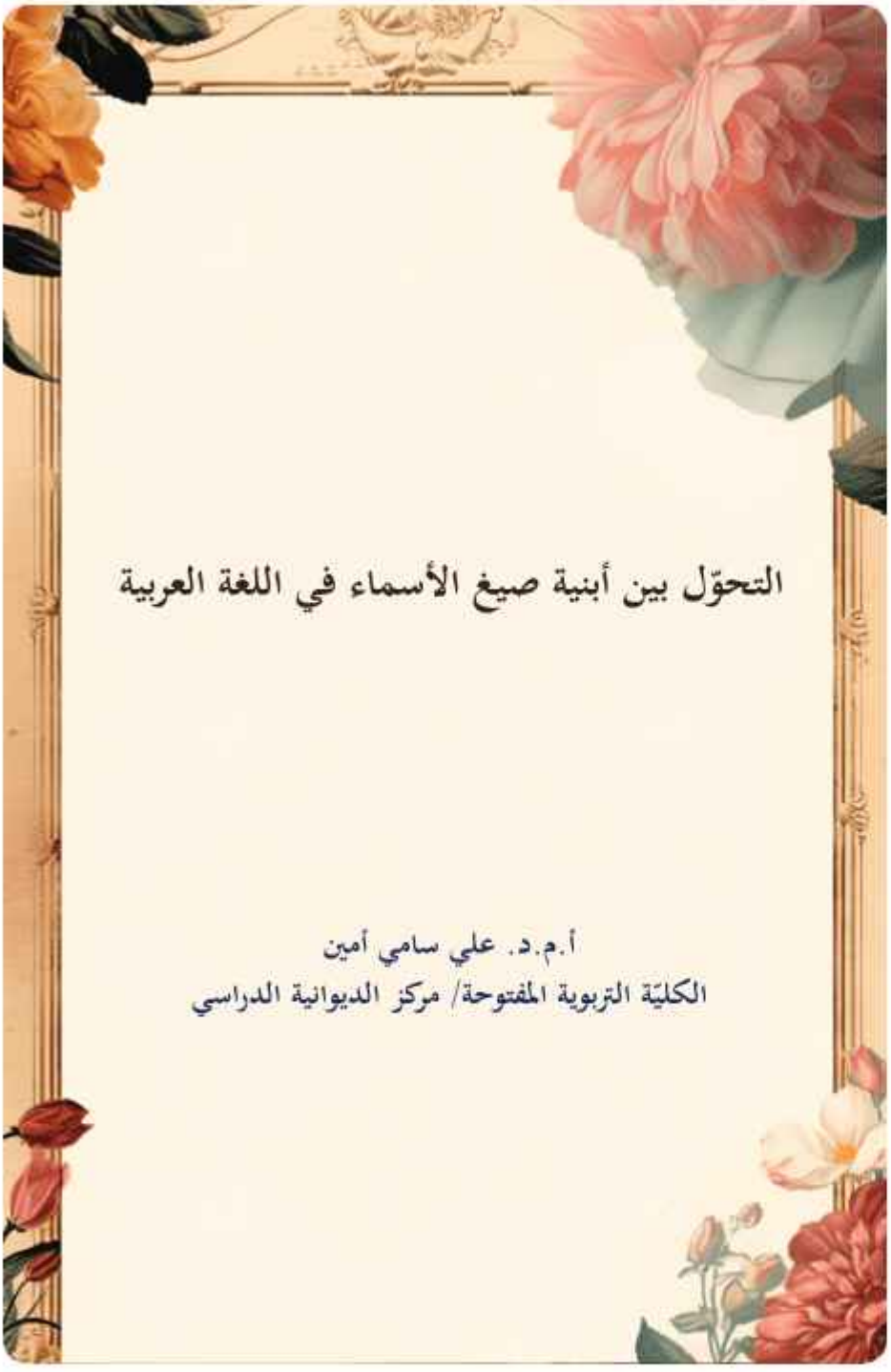

التحوّل بين أبنية صيغ الأسماء في اللغة العربية

أ.م.د. علي سامي أمين
الكليّة التربوية المفتوحة/ مركز الديوانية الدراسي

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥م

المستخلص:
تنطلق فكرة هذا البحث الموسوم بـ(التحوّل بين أبنية صيغ الأسماء في اللغة العربيّة) من محاولة رصد أمثلة أحد جوانب تداخل المستويات اللغوية للعربيّة وتقصي مصاديقه، وبيان مدى تأثير بعض هذه المستويات في بعضها الآخر، وتمثّل هذا في مستويي الأصوات، والأبنية بخاصّة، إذ تؤدي كراهة بعض التتابعات الصوتيّة من المصوّتات، وأشباهها إلى التحوّل في مستوى الأبنية من صيغة اسميّة إلى أخرى، بوصفه وسيلة للتخلّص من ثقل هذه التتابعات المستكرهة. وقد وجدت لهذه الفكرة أصداءً بيّنة في جهود علماء اللغة القدماء، ولا سيما في كتاب سيبويه، إذ أشار إليها مرّات عدّة في بابي المصدر وجمع التكسير بخاصّة. ولم أرَ من المحدثين – بحسب ما اطّلعت عليه – مَن أفردها بدراسة خاصّة ضمن دراساتهم الصوتيّة، أو الصرفيّة .
وقد بيّن البحث أنّ هذا التحوّل يتخذ اتجاهين متميّزين، يفضي الاتجاه الأول إلى الانتقال في الصيغ المعتلّة إلى أبنية لا وجود لها في الأسماء ذات الأصول الصحيحة، وبخلاف هذا يكون الاتجاه الثاني، إذ تعدل اللغة عن بناء في المعتلّ إلى بناء آخر موجود في الصّحيح، وله الدّلالة الصرفيّة نفسها، أو ما يقرب منها، ولذلك فقد قُسِّمَ البحث على وفق ما نتج من هذين الاتجاهين من صيغ معدول عنها، وأخرى مُتَحَوَّلٍ إليها. وانتهى البحث بخاتمة تضمّنت أهم النتائج التي توصّل إليها .
الكلمات المفتاحية: التحول، العدول، الصيغ، المصدر، جمع التكسير، الكراهة .

Abstract:
The idea behind this research, entitled (The exchange between noun formula structures in the Arabic language), stems from an attempt to observe examples of some aspects of the interaction between the linguistic levels of Arabic, investigate their instances, and demonstrate the extent to which some of these levels influence one another. This is particularly evident at the levels of sounds and structures, as the aversion to certain sequences of phonemes and their like leads to a shift at the structural level from one nominal form to another, as a means of avoiding these undesirable sequences. This idea has found clear echoes in the efforts of ancient linguists, especially in Sibawayh's book, where it is mentioned several times in the chapters on the verbal noun and broken plurals in particular. As far as I have seen, modern scholars have not devoted a special study to it within their phonological or morphological research.The study has shown that this shift takes two distinct directions. The first direction leads to the transformation of defective forms into structures that do not exist in nouns with sound roots. In contrast, the second direction involves the language changing from a defective structure to another structure present in sound roots, carrying the same or nearly the same morphological meaning. Consequently, the research was divided according to the outcomes resulting from these two directional shifts.
Keywords: Transformation, deviation, forms, infinitive, broken plural, dislike .

توطئة:

غنيَ عن التعريف أنَّ للغة العربيّة طرقًا عدّة لإحداث تغييرات في مستوى الأصوات تُفضي إلى التخلّص من تلك التتابعات الصوتيّة المستكرهة التي تسببها في العادة تتابعات الصوائت وأشباهها في الأصول المعتلّة، وتوالي الصّوامت المتماثلة كذلك. وتتمثّل هذه التغييرات بالحذف، والقلب، والإدغام، والتسهيل، وهو ما أسهبت مدونات النحو والصرف القديمة في شرحه وبيانه، وكذلك دأب المحدثون على تفسير ظواهره، وتوجيهها في ضوء ما قرّره علم الأصوات الحديث، بيد أنَّ ثمّة وسيلة آخرى في مستوى البنية تلجأ إليها اللغة تجنبًا لحدوث مثل هذه التتابعات، فتتحوّل من بناء إلى بناء آخر فرارًا من ذلك، ويحدثُ هذا في الأكثر الأعم عندما يجتمع ما يستثقل نطقًا في مادّة الأصل، والبناء الصرفي الذي يُراد صياغتها عليه. ولم أجد من عُنِيَ بهذه الظاهرة، وأفردها بمبحثٍ خاصٍّ من القدماء والمحدثين، غير أنَّ مصاديقها مبثوثة بينَ المسائل الصوتيّة والصرفيّة في مدونات علماء اللغة القدماء، فنجدها — بخاصّة— في أبواب المصادر وجموع التكسير، وفي أبواب متفرّقة أخرى. وسيبيّن تتبع ما ذكروه من ذلك أنَّ اللغة تسلك اتجاهين مختلفين لتحقيق هذا الغرض، فهي قد تتحوّل في المعتلّ إلى بناء لا وجود له في الصّحيح، وقد تتحوّل إلى بناء آخر موجود في الصّحيح، ويؤدي الوظيفة الصرفيّة نفسها للبناء المتحوَّل عنه، ويمكن تبيين ذلك بالآتي:

الاتّجاه الأوّل: التحوّل إلى أبنية مُختصّة بالمعتلّ لا وجود لها في الصّحيح:

قد يقود هذا التحوّل من بناء إلى آخر فرارًا من التّتابعات المستكرهة المذكورة إلى اختصاص المعتلّ بأبنية متفرّدة لا وجود لها في الكلمات ذات الجذور الصّحيحة، وقد صرّح سيبويه(ت١٨٠هـ) بذلك أكثر من مرّة في الكتاب، فقال في حديثه عن مصادر الأفعال الثلاثيّة المعتلّة: ((وقالوا: شَرِيْتُهُ شِرًى، ورَضِيتُهُ رِضًا. فالمعتل يختص بأشياء، وسترى فيما تستقبل إن شاء الله))(١). وينقلُ في موضع آخر عن الخليل (ت١٧٥هـ) أنَّ وزن (سَيِّد) هو (فَيْعِل)، وإن لم يكن هذا البناء في أبنية غير المعتلّ، ثمّ يقول مُعلِّلاً: ((لأنّهم قد يخصّون المعتلّ بالبناء لا يخصّون به غيره من غير المعتلّ))(٢). وقد درجَ جلّ اللغويون القدماء على ما ذهب إليه سيبويه، كالمازني(٣)(ت٢٤٧هـ)، والمبرد(٤)(ت٢٨٦هـ)، وابن السرّاج(٥) (ت٣١٦هـ)،والسيرافي(٦)(ت٣٦٨هـ)، وأبي علي الفارسي(٧) (ت٣٧٧هـ)، وابن جنّي(٨) (ت٣٩٢هـ)، وابن يعيش(٩) (ت٦٤٣هـ)، وابن عصفور(١٠) (ت٦٦٩هـ)، والرضي الاستراباذي(١١) (ت٦٨٦هـ).وأضاف ابن جني مُعللاً هذه الظاهرة قائلاً: ((وإنّما اختصّ المعتلّ بالبناء لا يكون في غيره، لأنّه ضرب من الكلام مُباين لغيره من الصّحيح، فكما اختلفت أحكامه في الاعتلال بالانقلاب والحذف وغيره، كذلك أيضًا جاءت فيه أمثلة لا تكون في غيره من الصّحيح))(١٢). ومن أهمّ الأبنية التي تمثّل مصاديق لما ذكروه ما يأتي:

١— (فَيْعِل) في الوصف من الفعل الثلاثي الأجوف:

وهو من الأبنية التي انفرد بها المعتلّ، ولا يردُ إلا فيما كانَ أجوفَ منها بخاصّة(١٣)،أي ما كانَ معتلّ العين واويًا أو يائيًا من مثل: (سَادَ يَسودُ فهو سَيِّدٌ)، و(لانَ يَلينُ فهوَ لَيِّنٌ)، وقد وقع الخلاف بين اللغويّين في أصل هذا البناء، فذهب جمهور نحاة البصرة إلى أنّه بناء مختصٌّ بالمعتلّ، وهو عندهم نظير (فَيْعَل)، كـ(صَيْرَف)، و(غَيْلَم)، و(حَيْدَر) في الصّحيح، فهما — على حدّ تعبيرهم — بناءان مُتعاقبان(١٤)، ومعنى تعاقبهما ((أنَّ فَيْعِل في المعتلّ يمنع فَيْعَل فيه، كما أنَّ فَيْعَل في الصحيح يمنع فَيْعِلاً فيه، فكأنّهما يتعاقبان))(١٥)، ومن دون أنْ يكون أحدهما أصلاً للآخر، على حين ذهبَ آخرون إلى أنَّ (فَيْعَلاً) في الصحيح هو أصل (فَيْعِل) في المعتلّ، وغُيِّرَت حركة العين إلى الكسر(١٦).

أمّا الفراء (ت٢١٥هـ) فرأى أنَّ أصله (فَعِيْل)، ثُمّ قُدِّمَت الياء على العين، وقُلِبَت الواو إلى ياء في الواوي العين؛ لاجتماعها مع الياء، وسكون الأوّل منهما، وأُدغِمت الياءان، وقد علّل ما ذهبَ إليه بأنّه لا وجود لـ(فَيْعِل) في كلام العرب، بل الموجود (فَيْعَل) بفتح العين فحسب(١٧) .

ومما تقدّم يتبيّن أنّ الرأيين الأولين قد جعلا (فَيْعِلاً) نظيرًا لـ(فَيْعَل) في الصحيح، والذي يُفرّق بينهما أنّ الأوّل قد عَدَّ (فَيْعِلاً) وزنًا مرتجلاً في المعتلّ في مقابل (فَيْعَل) بدون أن تكون بينهما أية علاقة تطوّرٍ صوتيّ، على حين رَجّح الثاني أن يكون (فَيْعِل) قد تطوّر من (فَيْعَل)، وقد رَدّ هذا الرأي بأنّه لا كراهة صوتيّة تُلْجِئ إلى هذا التغيير. فما من شيء يمنع من أن يقول المتكلّم: (مَيَّت)، و(هَيَّن)، و(بَيَّن) في المعتلّ، أي أن تُلفظ هذه الصّفات على وزن (فَيْعَل). وقد استدلّ سيبويه على هذا بالقول: ((ولو أرادوا فَيْعَل لتركوه مفتوحًا كما قالوا: تَيَّحان وهَيَّان))(١٨)، وقد ورد (فَيْعَل) شاذًا في المعتلّ في كلمات معدودة كـ(عَيَّن)، و(ضَيَّون)(١٩).

ومن مسلّمات الدرس الصوتي الحديث أنّ التطوّر الصوتي يتّجه – بحسب ما يقرّره قانون السهولة والتيسير – من التتابعات الصوتية الثقيلة المستكرهة النطق باتجاه التتابعات الأيسر الأخف(٢٠)، ولا ريب في أنّ التتابع (سَيِّد = س ـَ ي/ي ـَ/ د ـُ ن) أخف من التتابع (سَيّد = س ـَ ي/ ي ـِ/ د ـُ ن)؛ لأنّ تتابع أشباه الصوائت والصوائت المتماثلة أشدّ كلفة في النطق وأصعب،والفتح مع الياء أخف من الكسر معها وأيسر .

أمّا من الناحية الوظيفيّة، فيُلاحظ أنّ الدلالة الصرفية لصيغة (فَيْعِل) في المعتل لا تناظر دلالة صيغة (فَيْعَل) في الصّحيح؛ لأنّ دلالة الأولى وصفيّة محضة، هي دلالة الصفة المشبّهة، أو اسم الفاعل أحيانًا، والثانية أدنى إلى الأسماء منها إلى الوصفية، كـ(ضَيْغَم)، و(خَيْدَر)، و(بَيْطَر)، و(غَيْلَم)، و(دَيْسَم)... وأقلّ تأمل في طريقة اشتقاق الصّفات من المواد الصحيحة يبيّن لنا أنّ اللغة العربيّة لا تشتق صفاتها على وزن (فَيْعَل) بل على (فاعِل)، و(فَعِيل)، و(فَعِل)، و(فَعْل)...ولم يذكر أحد من الصّرفيين أنّ (فَيْعَل) وزنٌ من أوزان الصّفة في العربيّة. وإنّما نظر أغلب اللغويون القدماء في آرائهم المذكورة آنفًا إلى التقارب الصّوتي بينهما فحسب، وبقي أن يُقال أنّ ما ذهبَ إليه الفرّاء أصوب وأدقّ؛ إذ إنّ ما يناظر (فَيْعِل) في المعتلّ هو (فَعِيل) من ناحية الوظيفة والدّلالة الصرفيّة في الصّحيح، وقد أخذ بهذا الرّأي عدد من المحدثين كبروكلمان(٢١)، وهنري فلش(٢٢)، والشيخ محمد حسن ال ياسين(٢٣). ويؤيد ما ذهبوا إليه أنّ كسرة العين في (فَيْعِل) مقصودة للتدليل على الوصف بالفاعليّة ونجدها في صيغة اسم الفاعل من الثّلاثي (فاعِل)، ومن غير الثلاثي أيضًا، ونجدها في وزن (فَعِيل)، و(فَعِل)، وهما أشهر أوزان الصّفة المشبّهة للتدليل على الفاعليّة وأكثرهما. ولكن بقي أن نتساءل هنا عن كيفيّة نشوء هذه الصّيغة في المعتل، أكانت نتيجة التطوّر الصّوتي لصيغة (فَعْيِل) ؟ وهذا ما يؤكّده قول الفرّاء بأنّ ((الأصل في «سَيِّد»: «سَوْيِد» على وزن «فَعْيِل»، ثُمّ قُلِبَ فأُدْغِمَ. وكذلك ما كانَ نحوه))(٢٤) مع أنّ التتابع الصوتي – وهو (س ـَ/ وِـ/ د ـُ ن) = (ص ح/ وح ح) في الكلمات التي تمثّل بها، وهي من الأجوف الواوي– ليس من الكراهة والثقل الذي يحمل اللفظ على مثل ها التطوّر، وقد ورد في بعض الصّفات فعلاً بدون تغيير، نحو: (طَوْيِل)، و(عَويص)، و(قَويم)، وورد في بعض المصادر والأسماء أيضًا، نحو: (عَوْيِل)، و(سَوْيِق). ولو أنّه ذكر أمثلةً من الأجوف اليائي لكانَ وجهًا أدعى إلى حدوث مثل هذا التطوّر في نحو: (لَيِين ← لَيْن)، و(طَيِيع ← طَيِّع)، و(وضَييق ← ضَيِّق)، و(كَيِيس ← كَيِّس)، و(طَيِيب ← طَيِّب)... إذ إنّ صياغة مثل هذه الصّفات على وزن(فَعِيل) سيؤدّي إلى تتابع شبه المصوّت(الياء) مع مصوّت الكسرة الطويل(يِـ):(لَيِنْ= ل ـَ/ يِـ/ن ـُ ن)، ولا يخفى ما في هذا التتابع من كراهة تتعلّق –أولا – بضعف (الياء) لوقوعها بين مصوّتين، وتمجيء مصوّت من جنسها بعدها ثانيًا(٢٥)، وهو مصوّت طويل ما أفضى إلى ضرورة التغيير. وقد اختلفَ المحدثون في وصف التطوّر الصوتي الحاصل في هذه الحالة، إذ عدّه بروكلمان تبادلاً في الكميّة بين المصوّتات غير المتلاصقة(٢٦)، على حين ذهبَ غيره إلى أنّ تضعيف شبه المصوّت (الياء) قد حلّ محلّ طول المصوّت (الكسرة الطويلة) التي قُصِّرت(٢٧). وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ تضعيف المصوّت (الياء) مرتبطٌ بميل اللغة إلى تقويته لضعفه في هذا الموقع؛ إذ حلّ بين مصوّتين(٢٨) كما سلف، ثُمّ إنّ الأجوف الواوي قد قيسَ على اليائي لاتّحادهما في بنية الفعل بعد الإعلال، فقالوا: (سَيِّد من سَادَ)، كما قالوا: (لَيِّن من لَانَ) .

ومن الأولى أن لا تبدو العلاقة بين بنائي (فَعِيل)، و(فَيْعِل) من وجهة نظر جمهور علماء البصرة علاقة تطوّر صوتي،

كما لم تكن كذلك بين (فَيْعل)، و(فَيْعَل)، بل هي علاقة عدول واستبدال لبناء ببناء آخر فرارًا من حدوث تلك التتابعات الصوتيّة المستكرهة. وصادف أن لا يكون لهذا البناء الجديد تَحقّقٌ في المواد ذات الأصول الصحيحة .

٢ – (فَيْعَلُولَة ← فَعْلُولَة) في مصدر الفعل الثلاثي الأجوف:

(كَيْنُونَة)، و(صَيْرُورَة) من أمثلة مصادر الفعل الثلاثي المعتلّ العين بخاصّة، سواء كانَ الفعل أجوفًا واويًا أم ياتيًا، وقد اختلفَ علماء اللغة القدماء في وزن مثل هذه المصادر، إذ نصّ البصريون على أنها بوزن (فَيْعَلُولَة)(٢٩)، وهو ((مما اختصوا به المعتلّ من المصادر ولا يكون في غيره من المصادر))(٣٠). وأصل (كَيْنُونَة) عندهم (كَيْوَنُونَة← كَيْيَنُونَة ← كَيْنُونَة ← كَيْنُونَة)، إذ ((اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون، فقلبوا الواو ياءً، وأدغموا فيها الياء الأولى، فصارت في التقدير «كَيْنُونَة»... فحذفوا الياء الثانية المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل))(٣١). وهنا نجد البصريين يوجّهون عنايتهم إلى مصدر الفعل الأجوف الواوي أيضًا، وقد يكون ذلك لأنّ مقدار التغيير (الإعلال) فيه أكبر، على حين نجد الفرّاء– من الكوفيين– يجعل الأجوف اليائي نقطة البداية لصياغة هذا المصدر، ثم قيس الأجوف الواويّ عليه، ووزنه استنادًا إلى هذا الرأي (فَعْلُولَة)، قال ابن جني: ((وذهبَ الفراء إلى أنّ هذه المصادر إنّما جاءت بالياء، لأنّها جاءت على أمثلة مصادر بنات الياء في أكثر الأمر، نحو: صَارَ صَيْرُورَة، وسَارَ سَيْرُورَة، وطَارَ طَيْرُورَة، وبانَ بَيْنُونَة»، ونحو ذلك، فأُجريت «كَيْنُونَة، وقَيْدُودَة»، مُجرى «سَيْرُورَة» فقيلت بالياء حملا على بنات الياء))(٣٢)، ثمّ افترضَ أنّ أصل (فَعْلُولَة): (فَعْلُولَة)، وقُلبت ضمّة الفاء فتحة لتصح الياء في الأجوف اليائي، كـ(سُيْرُورَة ← سَيْرُورَة)، و(فَيْلُولَة ← فَيْلُولَة)؛ لأنّ أكثر ما يرد في هذا الباب من المصادر ذوات الياء(٣٣)، وقد رُدّ افتراضه الأخير بحجج وافية(٣٤)، ولعلّه ذهب إلى ذلك لورود (فَعْلُول) في الاسم الصحيح نحو: (بَهْلُول)، و(عَصْفُور). ومع ذلك فهي ليست بمصادر.

أمّا ما ذهبَ إليه من أنّ وزن هذه المصادر (فَعْلُولَة)، وحملهم الأجوف الواوي على اليائي، فرأي وجيه راجح، له نظائر في اللغة العربيّة، كحملهم في المصادر (شِكَايَة) من (شَكَا يَشْكُو) الواوي اللام وأمثاله على نظائرها من اليائي اللام كـ(سِقَايَة)، و(رِمَايَة)، و(نِكَايَة)، وكالذي وردَ آنفًا في وزن (فَيْعِل). ولم يجد البصريون دليلاً يردّ هذا الرأي سوى القول: ((إنّ المصادر على هذا الوزن قليلة، وما جاء منها فذوات الواو منه قريبة في العدد من ذوات الياء أو مثلها)) (٣٥)، ولكنّ هذا لا يمنع من الأخذ بفكرة الحمل، إذ إنّ بنية الفعل بعد الإعلال واحدة فالذي يقول من مصدر (سَارَ): (سَيْرُورَة)، لا يُستبعد أن يقول بالمقايسة: (كَيْنُونَة) في مصدر (كَانَ)، فضلا عن أنّ بناء المصدر على (فَعْلُولَة) من الواوي على الأصل (كَوْنُونَة = ك ـَ و/ ن ـْ/ ن ـْ/ ت ـُ ن ← ك ـَ ي/ ن ـْ/ ن ـْ/ ت ـُ ن =كَيْنُونَة) قد اجتمع فيه من المتماثلات شبه المصوّت (الواو الساكنة المفتوح ما قبلها)، وهو هنا صوت لين، أو هو – بحسب وصف المحدثين – مصوّت مزدوج، مع مصوّت الواو الطويلة، وهو ما يفضي إلى الميل نحو المخالفة بإبدال الواو ياءً، مع ملاحظة أنّ هذا التحوّل لا يُشترط أن يكون قد حدث عن طريق التطوّر الصوتي، بل الغرض من التنويه به هو تبيين مدى الكراهة عند صياغة المصدر من الأجوف الواوي على وزن (فَعْلُولَة). والرّاجح أنّ اللغة قد أعرضت عنه مباشرة بالمقايسة على النظائر من الأجوف اليائي،ولكننا نلتمس هنا بيان العلّة.

وما أخذ به البصريّون من أنّ وزن هذه المصادر (فَيْعَلُولَة) مبنيّ على افتراض أصل لا تحقّق واقعيًا له في اللغة إلاّ ما التمسوه من مثال واحد تحكمه ضرورة اللغة الشعريّة في قول الشّاعر(٣٦):

يا ليتَ أنّا ضَمَّنا سَفِينَة حتّى يعودُ الوصلُ كَيْنُونَة

ثُمّ خُفِّفت هذه الصيغة بحذف عين الأصل، واستدلّوا بحدوث هذا التخفيف بالحذف في مثل: (مَيِّت ← مَيْت)، و(لَيِّن ← لَيْن)، مع أنّ لبناء الأصل في هذا تحقّقًا واقعيًا بخلاف (فَيْعَلُولَة)، ولذلك قالوا: إنّ التخفيف في (فَيْعِل) جائز وهو واجب في (فَيْعَلُولَة)، وإنّما كانَ الحذف فيه واجبًا لأنّه قد كاد يبلغ الغاية في عدد حروف الأسماء، وهي سبعة(٣٧)، ولا نعلم بعد ما الذي ألجأهم إلى تنكّب صياغة مثل هذا البناء الطويل ليضطروا بعد ذلك إلى وجوب

التخفيف!؟

ومن المعلوم أنَّ اللغة العربيّة تميل إلى صياغة المصادر على أكثر من بناء في المادّة الواحدة، لأسباب عدّة، منها إضافة بعد دلالي خاصّ في صياغة مصادر جديدة على بناء يختلف عن بناء المصدر الأصلي، ومنها السعي إلى تقوية القدرة البيانيّة للمصادر الأقدم في موادّ معيّنة، والتي تضعف لكثرة الاستعمال، وتكرار تواردها في تعبيرات معيّنة، ومن أشهر هذه الأبنية (فَعْل)، و(فَعَل)، و(فَعَال)، و(فُعُول)، و(فُعْلان)، و(فَعِيل)، و(فِعْل)، و(فُعُولَة)، و(فِعَالَة)، و(فَعَل)، و(فُعْلان)، و(فِعْلان)... والصّحيح والمعتلّ في هذا سواء، غير أنَّ من هذه الأبنية كـ(فَعِيل)، و(فُعُول)، و(فُعُولَة) قد تضمّن في زيادته مصوّتات طويلة (الواو، والياء)، ولذلك تجنّبت اللغة صياغة مصادر المعتلّ على هذه الأبنية؛ لأنَّ ذلك سيؤدّي إلى تكوّن التتابعات الصوتيّة المستكرهة التي ذُكرت آنفًا، ويُلاحظ في هذا المقام أنَّ جلّ الأفعال المعتلّة العين التي وردت مصادرها على وزن (فُعْلُولَة) هي من الأفعال الثلاثيّة اللازمة من وزن (فَعَل) والمصدر الأشهر والأكثر تواردًا لهذا الفعل في الصحيح هو (فُعُول)، كـ(قَعَدَ قُعُودًا)، و(سَكَتَ سُكُوتًا)، و(رَكَعَ رُكُوعًا)... وصياغة المصدر من الأجوف الواوي كـ(كَانَ) سيُفضي إلى تكوّن تتابع يتألّف من شبه مصوّت ضعيف مكتنف بين حركتين من جنسه، الأولى قصيرة، والثانية طويلة: (كـ ـُـ / وْ / نـ ـُـ ن = كُوونْ)، وقد أعرضت اللغة عن صياغة مصدر يتضمّن هذا التتابع بتاتًا، أمّا في الأجوف اليائي، فيتكوّن تتابع مقبول صوتيًّا؛ لأنَّ شبه المصوّت (الياء) مغاير لجنس المصوّتين الذين يكتنفانه، فالمصدر المفترض للفعل (صَارَ) مثلاً على وزن (فُعُول) هو (صُيُور= ص ـُـ / يْ / رـ ـُـ ن) ، وهو تتابع يماثل ما نجده مستعملا في جمع التكسير من هذا البناء، نحو: (سَيْف وسُيُوف= س–/يْ/ف–ن)، و(قَيْدٌ وقُيُودٌ= ق ـُـ /يْ/دـ ـُـ ن)، وعلى الرغم من هذا فقد أحجمت اللغة العربيّة عن صياغة المصدر من الأجوف اليائي على هذا البناء، وقد نجده في بعض الاستعمالات اللغويّة المعاصرة، فيقولون: (سُيُولَة)، و(وُلُيُونَة) في مصدر (سَالَ يَسِيلُ)، و(لَانَ يَلِينُ)(٣٨).

وقد استعاضت اللغة عن (فُعُول) في الأجوف بأبنية مصادر أخرى شتّى كـ(فَعْل)، نحو: (كَوْن)، و(سَيْر)، و(فِعَال)، نحو: (قِيَام)، و(صِيَام)، و(لِيَان)، و(فَعَال)، نحو: (هَوَان)، و(بَيَان)، و(دَوَام)، و(فَعَلان)، نحو: (طَيَران)، و(دَوَران)، و(ذَوَبان)...وغيرها من الأوزان المعروفة في الصّحيح، وهي مع ذلك لجأت إلى بناء جديد اختصّت به الفعل المعتلّ العين دون سواه، ولعلّ في ذلك لونًا من التعويض لإعراضها عن وزن (فُعُول)، فتحوّلت عنه إلى وزن أخف وأيسر لا تتابع فيه المصوّتات وأشباهها، هو (فُعْلُولَة)، إذ ترد الزيادة فيه (الواو) بعد لام الكلمة، وليس بعد عينها المعتلّة، مع تكرار اللام في نهاية البناء.

٣– (فُعْلَة) في جمع اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المعتلّ اللام جمع تكسير:

يرى جمهور علماء البصرة أنَّ هذا الوزن من الأوزان التي اختصّت بالمعتلّ أيضًا، ولم يرد في الصحيح(٣٩)، ومن أمثلته: (دَاعٍ ودُعَاة)، و(سَاعٍ وسُعَاة)، و(رَامٍ ورُمَاة)، ونظيره من الصحيح (فَعَلَة)، كـ(طَالب وطَلَبَة)، و(كَاتِب وكَتَبَة)، و(بَارّ وبَرَرَة)، ولا يردُّ هذا الأخير في المعتل، فهما يتعاقبان بين البابين، يحلّ أحدهما حيث يُفقَد الآخر .

وللفراء في هذا البناء أيضًا رأي حاولَ فيه أن يجد علاقة تطوّر تربطه بأحد أوزان جموع التكسير المعروفة التي يُجمع عليها (فاعِل) في الصّحيح، وهو (فَعْل)، نحو: (سَجْد) جمع (سَاجِد)، و(شُهْد) جمع (شَاهِد)، فـ((أصل «قُضَاة»: «قُضْيَ» مثل «شُهْد»، و«قَرْح»، فحذفوا إحدى العينين، وأبدلوا منها الهاء))(٤٠)، وردَّ البصريون هذا الرأي بعدم ما يدلّ عليه(٤١). ويبدو أنّه – أي الفرّاء– حريصٌ في كل ما ذكر من آراء على نقض المبدأ العام الذي نصّ عليه البصريون، وهو انفراد المعتلّ بأبنية خاصّة لا وجود لها في الصّحيح .

ويتّضح من تتبّع توارد أبنية جمع التكسير ذات العلاقة بما ذكر علماء العربيّة آنفًا أنَّ وزن (فَعَلَة) يردُ في الصّحيح كـ(كَتَبَة)، وفي المعتلّ العين، نحو: (قَادَة) بإعلال الواو لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فتُقلَب ألفًا، بحسب وصف القدماء، وسبب حدوث هذا عند المحدثين ضعف شبه المصوّت (الواو)، أو (الياء) بين مصوّتين، فتسقط لتبقى

الفتحتان، فيكوّنان ألفًا(٤٢): (قَوَدَةٌ= ق ـَ/و ـَ/د ـَ/ت ـُ ن ← ق ـَ/د ـَ/ت ـُ ن = قَادَةٌ)، ونظير هذا الوزن في المعتلّ اللام (فَعَلَة)، وقد وردت بعض المواد في المعتلّ العين على الأصل أيضًا، فقالوا: (خَوَنَة وخَانَة)، و(حَوَكَة وحَاكَة)، ثمّ إذا انتقلنا إلى المعتلّ اللام وجدنا بناء الجمع (فَعَلَة) مع اعتلال اللام بقلبها ألفًا، أو حذفها وتعويضها بمدّ الفتحة بالطريقة نفسها المذكورة في المعتلّ العين، غير أنّ الاختلاف يكمن هنا في ضمّ الفاء. وهذا البناء من وجهة نظر البصريين جديد مرتجل يناظر (فَعَلَة) في الصّحيح .

أمّا وزن (فَعْل) فيوجد في الصّحيح نحو (رَكْع)، وفي المعتلّ العين، نحو: (صَوْم)، وفي المعتل اللام، نحو: (غَزْى) وجاء الجمع من هذه المادّة على (فَعَلَة) أيضًا: (غُزَاة)، ويلاحظُ أنّ وزن (فَعْل) غير مطّرد في الصحيح، وهو قليل في المعتلّ العين، ونادر في المعتلّ اللام، ويشيع في الغالب جمعًا لـ(فَاعِل) من المواد اللازمة الأفعال كـ(رَكْع)، و(سَجْد)، و(قَوْم)، و(صَوْم)، و(رَحْل)... على حين يأتي (فَعَلَة) جمعًا لـ(فَاعِل) في المواد المعتلّة اللام باطّراد وقياس منضبط، وإنما وجدَ الفرّاء نقطة الالتقاء بينهما في ضمّ فاء الصيغة فحسب؛ إذ إنّ تخفيف التضعيف، والتعويض عنه بإلحاق التاء ليست عمليّة مطّردة اطّراد وزن (فَعَلَة) في بابه(٤٣). والأقرب من ذلك أن يُستأنس في تصوّر ما حدث بين هذه الأوزان من تغيّر بالفكرة القائلة بأنّ اللغة تميل إلى تعميق القيم الخلافيّة بين الصيغ في المفرد والجمع، وتأكيد استقلالها، ولا يتمّ ذلك عن طريق طول المصوّتات وقصرها فحسب –كما يشير د. عبد الصّبور شاهين(٤٤)– بل بالمخالفة النّوعيّة بينها ما وُجِدَ إلى ذلك سبيل. ويمكن القول: إنّ ضمّ الفاء في جمع (فَاعِل) من معتلّ اللام جمع تكسير هو جزء من هذا الميل لتخصيص الصيغ بحسب الأبواب الصرفيّة التي ترد عليها في الصّحيح أو المعتلّ .

٤– (فَعَل) في مصدر الفعل الثلاثي المعتلّ اللام:

أوردَ سيبويه على هذا المصدر ثلاثة أمثلة هي: (هُدًى)، و(سُرًى)، و(تُقًى)، ولا يأتي هذا البناء مصدرًا في غير المعتلّ اللام، وقد أردَف سيبويه بعد ذلك قائلاً: ((فالمعتلّ يختصّ بأشياء، وستراه فيما تستقبل إن شاء الله))(٤٥)، وهو مع ذلك قليل الورود في الأسماء والصّفات أيضًا، ومن أمثلته: (صُرَد)، و(رُبَع)، و(لُبَد)(٤٦)، وإنّما كثر هذا البناء في جمع التكسير من الصّحيح والمعتلّ، من مثل: (غُرَف)، و(صُدَف)، و(شُرَف)، و(حُفَر)، و(جُذًا جمع جِذْوَة)، و(كُسًا جمع كِسْوَة)، و(عُلاً جمع عُلْيَا)، ولذلك ذهب بعض العلماء إلى أنّه ((يقل في المصادر أن تجيء على هذا البناء؛ لأنّه من أبنية الجمع. يدلّ على صحّة ذلك أنّ بعض العرب يؤنّث السُّرى والهُدى، وهم بنو أسد، توهّمًا أنّها جمع سُرْيَة وهُدْيَة))(٤٧)، وليس اشتراك المصدر وجمع التكسير ببناء واحد بممتنع، بل يرد كثيرًا في أبنية عدّة كـ(فُعُول)، و(فعال)، و(فَعِيل)، و(فعل)، وهو أشهر من أن يُمثّل له .

ولو رجعنا إلى المواد التي وردَ فيها (فَعَل) مصدرًا في المعتلّ اللام، فسنجد أنّ ثمّة أبنية أخرى للمصدر قد وردت فيها، ومنها (فَعَل)، كـ(هَدْي)، و(سَرْي)، و(وَقْي)، ولكنّها تحمل أبعادًا معنويّة تختلف عن المصدر بوزن (فَعَل)، إذ جاء (الهَدْي) كثيرًا بمعنى السّيرة والطريقة، أمّا (الهُدَى)، فهو الرشاد(٤٨). و(السَّرْي) يكون بمعنى الكشف، يُقال: ((سَرى عنه الثّوب سَرْيًا: كشفه))(٤٩)، و(السُّرَى) سير عامّة الليل أو كلّه(٥٠). و(الوَقْي) يأتي بمعنى الصّون، والحماية، والمنع، على حين يدلّ (التُّقَى) على الحذر، والخوف، والتجنّب(٥١). وأريد أن أصل من هذا إلى أنّ اللغة إنّما لجأت إلى هذا الوزن (الفُعْل)؛ لأنّ صيغة المصدر الأشهر– وهو (الفَعْل)– تؤدّي في هذه المواد دلالات خاصّة مختلفة .

والمرجّح أن تكون صيغة (فَعْل) في مصدر الصّحيح كـ(شَغْل)، و(شُرْب)، و(وُدّ)، و(كُفْر)، و(شُكْر)، هي النظير الأقرب لصيغة (فَعَل) في المعتلّ اللام، ولكنها لم ترد فيه؛ لأنّ الصّيغة ستبتدئ بفاء مضمومة، وتنتهي بياء متحرّكة بينهما ساكن: (هُدْيٌ)، و(تُقْيٌ)، والساكن –كما يصف علماء اللغة القدماء– حاجز غير حصين(٥٢)، فكأنّ الياء قد تلت الضمّة، وفي هذا ثقلٌ في اللفظ، فكانَ لهم في وزن (فَعَل) مندوحة عن ذلك، إذ سيختفي شبه المصوّت (الياء) فيها؛ لأنّه قد حلّ بين حركتين قصيرتين: (هُدَيٌ = هـ ـُ/د ـَ/ي ـُ ن ← هـ ـُ/د ـُ ن ← هـ ـُ

/د ـ ن ← هـ ـُ /د ـَ ن= هُدَى)، فسقوط شبه المصوّت أدّى إلى التقاء مصوّتين قصيرين مُتعارضين حصل اتّحاد بينهما نتج منه تكوّن ألف مُفخمة، ثمّ انتهى بها المطاف إلى فتحة قصيرة خالصة؛ لوقوعها قمّة في مقطع مغلق، إذ إنّ ذلك يقتضي تقصير المصوّت الطويل في اللغة العربيّة(٥٣). وفي هذا مصداق لما ذكره ابن جني من أنّ المعتلّ ((ضرب من الكلام مباين لغيره من الصّحيح))، وذلك لما يطرأ عليه من الحذف، والتقصير، والقلب وهو ما يكيّفه للبناء على صيغ لا توجد في الصحيح، فوزن (هُدًى) في الواقع (فُعًا)، وليس (فُعَل) وهو بناء مباين لما يفترضه الصّرفيون .

٥- وزن (فَيْعَلان)، أو (فَيْعِلان) في الوصف:

جاء في كتاب سيبويه متحدّثًا عن أبنية الأسماء الثلاثية ذات الزّوائد ما نصّه: ((ويكونَ (فَيْعَلانَ) في الاسم والصّفة. فالاسم: قَيْقَبان، وسَيْسَبان. والصّفة: الهَيْبان، والتَّيْحان. ولا نعلم في الكلام فَيْعَلان في غير المعتلّ))(٥٤)، غير أنّ ابن يعيش ذكر في شرح المفصّل أنّه يجوز في (الهَيْبان)، و(التَّيْحان) كسر العين، ثمّ نقل عن سيبويه قوله: ((ولا نعلم في الكلام «فَيْعِلان» بالكسر غير المعتلّ))(٥٥). والحقّ أنّ النصّ المثبت في كتاب سيبويه بطبعاته المختلفة إذا حُمِل على ظاهره فهو مُتناقض، إذ إنّه مثّل لـ(فَيْعَلان) من الصّحيح، ثمّ قالَ: لا يُعلم هذا الوزن في غير المعتلّ. أمّا إذا قيل: إنّه يخصّ الصّفة فحسب، أي لا توجد صفة في الكلام على وزن (فَيْعَلان) في غير المعتلّ، فإنّ هذا مردود بورودها على هذا الوزن في الصّحيح، نحو: (كَيْذَبان)(٥٦)، و(عَيْسَران)(٥٧). وبقي أن يُقال: إنّ النصّ المثبت في نسخ الكتاب المطبوعة فيه نقص وخلل، وإنّ ما نقله عنه ابن يعيش هو الصّحيح، ويؤيّد هذا أنّ معجمات اللغة العربيّة قد أوردت الروايتين معًا بالفتح والكسر: (فَيْعَلان)، و(فَيْعِلان) في المواد المعتلّة العين، وذُكِرَ من ذلك (الهَيْبان)(٥٨)، و(السَّيْبان)(٥٩)، و(التَّيْحان)(٦٠)، و(التَّيْهان)(٦١)، وهذا يتّفق أيضًا مع ما ذُكِر سابقًا من اقتصار ورود وزن (فَيْعِل) في المعتلّ فحسب .

ويُلاحظ من ناحية أخرى أنّ تدرّج سلسلة تطوّر الأبنية يؤكّد ما ذهبَ إليه أصحاب المعجمات في رواياتهم، ففي الصحيح هناك طريقان محتملان لتطوّر بناء (فَيْعَلان)، يكون الأوّل بإلحاق الألف والنون ببناء (فَيْعَل): (فَيْعَل + ان ← فَيْعَلان)، نحو: (كَيْذَب + ان ← كَيْذَبان)، و((عَيْسَر +ان ← عَيْسَران)، ويتأتّى الثاني بتنمية مصوّت الفاء القصير في بناء (فَعْلان) إلى مصوّت مزدوج: (فَعْلان ← فَيْعَلان) نحو: (كَذْبان ← كَيْذَبان). وهذه الطريقة نجدها في المعتلّ أيضًا: (هَيْبان ← هَيْبان)، و(تَيْهان ← تَيْهان)، مع إضافة احتمال اخر هنا وهو نشوء هذا البناء بتضعيف الياء التي هي عين الكلمة، فيكون الوزن (فَعْلان)، ويُستأنس لهذا بما ذكره الصّرفيون في وزن هذه الصّيغة في المعتلّ، إذ جوّزوا أن يكون (فَعْلان)(٦٢) .

أمّا الرواية الأخرى لهذه الصيغة في المعتلّ، وهي (فَيْعِلان) فيُرجّح أنّها جاءت من إلحاق الألف والنّون بصيغة (فَيْعِل): (فَيْعِل +ان ← فَيْعِلان)، نحو (هَيِّب +ان ← هَيِّبان)، ثمّ إنّ المقايسة قد تحدث في الصّيغتين فتنتج لنا أمثلة أخرى بالفتح أو بالكسر دون أن تكون قد تطوّرت من صيغ أخرى أبسط .

٦- (فَعْل) في جمع التكسير:

يرد (فِعْل) جمع تكسير لوزن (فَاعِل) صفة في الصّحيح والمعتلّ، نحو: (رَاحِل ورِحْل)، و(عَادِل وعِدْل)، و(صَائِم وصِيَم)، و(قَائِم وقِيَم)، ويجوز في المعتلّ أن تُقلَب ضمّة الفاء كسرة: (صِيَم وقِيَم)، ونقل المازني عن الخليل أنّ هذا القلب في الجمع مطّرد(٦٣)، وقالَ ابن جنّي: ((وكسرهم الصّاد في صِيَم مما خصوا به المعتلّ. لأنّه لا يجوز في عَادِل عِدْل، ولا في غَاسِل غِسْل. ولا بُدّ من ضمّ العين))(٦٤)، ولا ريب في أنّ هذا التغيير للحركة لا يحدث في الصّحيح؛ لأنّه إنّما حصل في المعتلّ لتحقيق نوع من الانسجام الصوتي بالمماثلة بين حركة الفاء (الضمّة) وشبه المصوّت (الياء) المشدّدة، فقلبوها كسرة؛ لأنّ بين الضمّة والياء مخالفة بيّنة وتنافرًا ظاهرًا؛ إذ إنّ ((كلاً منهما يرتفع في أثناء نطقه جزء من اللسان مغايرٌ تمامًا للجزء الذي يرتفع في الآخر))(٦٥). وهنا تحدث المماثلة باتّجاه رجعي إذ

تأثرت الضمّة بالياء بعدها، فأبدلت كسرة، وهو إبدال مطّرد في اللغة العربيّة(٦٦). وهذا التفاعل بين الأصوات يتحقّق بخاصّة في ((التتابعات التي تقع بين أصوات المدّ وأنصاف المدّ، وقلنا أنّ العربيّة تجنح في حالة ظهور تلك الأنواع من التتابعات إلى التغيير الصّوتي بحيث يؤدّي ذلك إلى إلغاء التّنافر))(٦٧) .

٧- (فَعل) جمع (فَعْلَة) جمع تكسير:

ذكر ابن عصفور في الممتع((أنّ المعتلّ قد ينفرد في كلامهم، ببناء لا يوجد في الصّحيح، وذلك نحو «قَرْيَة» قالوا في جمعه «قُرًى»، ولا يُجمع «فَعْل» من الصحيح على «فَعَل»))(٦٨)، وهو جمع غير مطّرد في المعتلّ، بل وصفه علماء اللغة بغير المقيس، أو النادر، إذ ورد مثالان منه فحسب، في ما اعتلّت لامه، وهما:(قَرْيَة وقُرًى)، و(كَوْة وكُوًى)

(٦٩)، مع ملاحظة أنّ القياس في جمع (فَعْلَة) جمع كثرة هو وزن (فِعَال) في الصحيح، والمعتلّ، نحو: (شَفْرَة، وشِفَار)، و(جَفْنَة، وجِفَان)، و(رَكْوَة، ورِكَاء)، و(ظَبْيَة، وظِبَاء)(٧٠). وقد حاول بعض العلماء توجيه مجيء جمع (قَرْيَة)، و(كَوْة) على (فَعَل) بما ورد عليه المفرد في بعض اللهجات بكسر التاء:(قَرْيَة)، و(كَوْة)(٧١)، وعندها يكون (فَعْلَة) جمع (فَعْلَة) لا (فَعَلَة)، ((فحملوها على لغة من يقول كِسْوَة وكِسًا))(٧٢). وقد وردَ جمع (الكَوْة) على القياس: (كِوَاء)، واقتصرَ جمع (قَرْيَة) على (فَعَل)، فلم يقولوا في جمعها (قِرَاء) على (فِعَال) .

وخلاصة ما تقدّم أنّ هذا العدد النادر من الأمثلة لا يرقى إلى أن نعدّ (فَعَل) بناءً اختصّ به المعتلّ اللام في جمع (فَعْلَة)، وبالأخص أنّنا نجد هذا العدد النادر الذي خرج عن القاعدة المقيسة موجود ما يناظره في الصّحيح اللام أيضًا، إذ جُمِعَ (فَعْلَة) منه في بعض المواد على (فِعَل)، نحو: (حَلْقَة، وحِلَق)، و(وَضِيعَة، وضِيَع)، و(بَدْرَة، وبِدَر)(٧٣) .

الاتّجاه الثاني/ التحوّل إلى أبنية أخرى موجودة في الصّحيح:

١- التحوّل من (فُعُول) إلى أبنية أخرى مختلفة في المصدر وجمع التكسير:

(فُعُول) بناء مشترك بين المصدر وجمع التكسير، وهو يرد في الغالب مصدرًا للفعل الثلاثي من وزن (فَعَل) اللازم كـ(قَعَدَ قُعُودًا)، و(سَكَتَ سُكُوتًا)، ويردُ جمع تكسير لأوزان عدّة منها: (فَعْل)، و(فَعَل)، و(فَعِل)، و(فِعْل)، و(فِعَل)، و(فَعْل)، نحو: (نُسُور)، و(ذُكُور)، و(ثُمُور)، و(ضُلُوع)، و(عُرُوق)، و(بُرُوج) (٧٤). وقد تضمّن هذا الوزن مصوّتين: ضمّة قصيرة بعد الصّامت الأول (الفاء)، وضمّة طويلة بعد الصّامت الثاني (العين)، وهو ما سيؤدي إلى نشوء تتابعات مستكرهة عندما تكون عين المادّة أو لامها واوًا بخاصّة، وقد مالت اللغة العربيّة إلى التخلّص من نشوء مثل هذه التتابعات بالعدول عن وزن (فُعُول) إلى أوزان أخرى تؤدّي الوظيفة الصّرفية نفسها. ومصاديق هذا التحوّل في العربيّة كثيرة، وأكثر من نوه بها من علماء العربية سيبويه في الكتاب؛ ويمكن إجمال ما ورد منها فيه بالآتي:

أولا: كثرة ورود (فَعَال) مصدرًا للأفعال اللازمة المعتلّة اللام بالياء، أو بالواو:

ومن أمثلة هذه الحالة: (القَضَاء)، و(النَّمَاء)، و(البَقَاء)، وقد علّل سيبويه هذا بالقول: ((وإنّما كثر الفَعَال في هذا كراهيّة الياءات مع الكسرة، والواوات مع الضمّة))(٧٥)، وهو يقصد هنا ميلهم إلى تجنب التتابع الصوتي في مثل: (مُضِيٌّ= م ـُ /ض ـِ ي/ي ـُ ن)، و(دُنُوٌّ = د ـُ /ن ـُ و/و ـُ ن)، والأصل: (مُضْوِيٌ)، و(دُنْوُوٌ) على وزن (فُعْوُل)، على الرّغم من التغيّر الصوتي الذي حصل بغية تقوية شبة المصوّت بالتضعيف؛ لوقوعه بعد مصوّت طويل من جنسه، مع تقصير هذا المصوّت، إلّا أنّ هذا يُسلمنا إلى معضل صوتي آخر تسعى اللغة العربيّة إلى التخلّص منه في حالات كثيرة، وهو تكوّن المزدوج الهابط المتماثل: (ـِ ي)، و(ـُ و) ، وتتخلّص اللغة منه عن طريق دمج عنصريه، ليتحوّل إلى مصوّت طويل، كسرة طويلة (ـِ)، نحو: (سِيَرَة)، أو ضمّة طويلة (ـُ)، من مثل: (يُوْجَدُ)(٧٦)، غير أنّ الدمج مُتعذّر في التتابع محل البحث؛ لأنّ المزدوج الهابط هنا يقع قبل مزدوج صاعد: (ي ـُ) ، و(و ـُ)، وهو ما سيرجعنا إلى الحالة الأولى التي جرى التغيير الصوتي لأجلها، وهنا نجات اللغة أمام ما عبّر

عنه سيبويه بـ(كراهية الياءات مع الكسرة، والواوات مع الضمّة) إلى التحوّل عن هذا البناء إلى أبنية أخرى فرارًا من هذا المحذور، فبنت المصدر من هذه الأفعال على (فَعَال) كثيرًا، وعلى أبنية أخرى كـ(فَعْل)، نحو: (جَرَى جَرْيًا)، و(فَعَل)، نحو: (بَدَا بَدًا)، و(فَعْل)، كـ(سَرَى سُرًى)، و(فِعَل)، كـ(زَفَى زِفًى)(٧٧) .

ثانيًا: أ- العدول عن (فَعُول) إلى أوزان أخرى في مصادر الأفعال الثلاثيّة المعتلة العين:

ويكون هذا في المواد المعتلة العين بالواو غالبًا، والمعتلّة بالياء بدرجة أقلّ، قال سيبويه: ((وقالوا: زُرْتُهُ زِيَارَة، وعُدْتُهُ عِيَادَةً، وحُكْتُهُ حِيَاكَة، كأنّهم أرادوا الفُعُول ففروا إلى هذا كراهيّة الواوات والضمّات))(٧٨). ويلاحظُ أنّ الأفعال التي تمثّل بها هنا متعدّية،وليست لازمة،و(الفُعُول) إنّما يشيعُ في المصادر اللازمة من وزن(فَعَل)، وإنّما ذهبَ إلى ذلك؛ لأنّ(فَعْل) مصدر المتعدّي قد يدخلُ في باب (الفُعُول)، وهو اللازم، وكذلك العكس، وأوّل ما يتبادر إلى الذهن من دخول مصدر اللازم على باب المتعدّي هو وزن(فَعُول) لا غيره من الأوزان الأخرى،وليسَ (فِعالَة) بأصل في هذا المورد. وقد جاءت(الفِعالة)في اللازم نَجْبًا لـ(الفُعُول) أيضًا، نحو :(نَاحَ يَنُوحُ نِيَاحة)(٧٩)،و((قالوا: قَامَ يقومُ قِيَامًا، وصَامَ يَصومُ صِيَامًا، كراهيّة للفعول))(٨٠)،فوردَ (فِعَال) بدلاً من (الفُعُول) في الأجوف الواوي، وربّما تحوّلوا عنه إلى (فَعْل)، نحو: (دَامَ دَوْمًا)، و(نَامَ نَوْمًا)، أو إلى (فَعَال)،نحو: (الزَّوَال)، و(الرَّوَاح)(٨١) .

أمّا في الأجوف اليائي، فربّما وردَ المصدر على الأصل، وهو (الفُعُول)، فقالوا: (غَابَ، يغِيبُ غُيُوبًا)، و(بَادَ، يَبِيدُ بُيُودًا)، وقد يتحوّلون عنه إلى أوزان أخرى، كـ(فَعْل)، نحو: (حاضَتْ تَحِيضُ حَيْضًا)، أو (الفِعال)، نحو: (الصِّيَاح)، و(الغِيَاب)(٨٢)؛ ((كراهيّة الفُعُول في بنات الياء، كما كرهوا في بنات الواو))(٨٣) .

ب- التحوّل من (فَعُول) في جمع الكثرة من الأسماء المعتلة العين بالواو إلى أوزان جموع أخرى:

ونجدُ هذا في جمع الأسماء المفردة بوزن (فَعْل)، نحو: (سَوْط)، و(ثَوْب)، التي جمعوها على (فِعَال): (سِيَاط)، و(ثِيَاب)، ونحو: (ثَوْر)، و(فَوْز) التي جمعوها على (فِعْلَان): (ثِيرَان)، و(فِيزَان)، ((فتركوا فَعُولاً كراهيّة الضمّة في الواو والضمّة التي قبل الواو))(٨٤). وربّما اكتفوا بوزن جمع القلّة للسبب نفسه، نحو: (لَوْح، وأَلْوَاح)، و(نَوْع وأَنْوَاع)(٨٥)، فاستعاضوا بـ(أَفْعَال) وهو وزن جمع قلّة عن (فَعُول) في جمع الكثرة .

ويردُ هذا التحوّل أيضًا في جمع ماكانَ مفرده على وزن (فَعَل) معتلّ العين بالواو، إذ كسّروه في الأكثر على (فِعْلَان)، كـ(تَاج، وتِيجَان)، و(وجَار، وجِيرَان)، وجمعوا المؤنّث منه على (فَعْل)، كـ(دُوْر)، و(سُوْق)، قالَ سيبويه: ((وبنوهما على فَعْل فرارًا من فُعُول، كأنّهم أرادوا أن يُكسّروهما على فُعُول كما كسّروهما على أَفْعُل. وقد قالَ بعضهم: سُؤُوق فهمز، كراهيّة الواوين والضمّة في الواو))(٨٦). وربّما كسّروه على(فِعْلَان)، نحو :(نِيرَان)، و(فِعَال)،كـ(دِيَار)(٨٧).

أمّا المعتلّ العين بالياء، فمن أمثلته التي ذكرها سيبويه: (نَاب) جمعوه على (فَعْل: نِيْب)، إذ كرهوا أن يقولوا: (نُيُوب)؛ ((لأنّها ضمّة في ياء وقبلها ضمّة وبعدها واو، فكرهوا ذلك))(٨٨) .

وكذلك استأثرَ (فَعَال) على (فَعُول) في جمع (فَعْل) المعتلّ العين بالواو، فقالوا: (رِيَح، ورِيَاح)، على حين لجؤوا إلى (فِعْلَان) من (الفُعُول) في جمع (فَعْل) الأجوف الواوي، نحو: (حُوْت، وحِيتَان)، و(عُوْد، وعِيْدَان)، و(غُوْل، وغِيْلَان)(٨٩) .

ونتبيّن مما أورده سيبويه من حالات وأمثلة أنّ اللغة العربيّة أعرضت عن وزن (فَعُول) في المصدر، وجمع التكسير من المواد المعتلّة العين بالواو بسبب التتابع الصوتي: (ص ـُـ / وْ) في مثل: (عُوْوْد) مصدرًا، و(ذُوْور) جمع تكسير، وهو ما عبّرَ عنه سيبويه بـ(كراهية الواوات والضّمات مرّة)، أو(كراهيّة الضمّة في الواو، والضمّة التي قبل الواو) ثانية، أو (كراهيّة الواوين والضمّة في الواو) ثالثة، وقد فصّلَ ذلك كلّه بقوله في الرابعة: ((كراهيّة الضمّة في الواو مع الواو التي بعدها والضمّة التي قبلها))(٩٠). والوصف الدّقيق لهذا التتابع بحسب ما أفضت إليه نتائج الدرس الصوتي الحديث هو توالي ضمّة قصيرة قمة لمقطع قصير سابق، ثمّ شبه مصوّت (الواو) قاعدة لمقطع قمّته ضمّة طويلة، ولا وجود لضمّة قصيرة في (الواو) بينها وبين الواو المدّية. وتكمن ذروة الكراهة في هذا التتابع بتحرّك شبه

المصوّت (الواو) بحركة من جنسه(٩١)، وهي هنا حركة طويلة مما ضاعَف الميل إلى تجنّب هذا البناء. أمّا مصوّت الضمّ القصير الذي يسبق شبه المصوّت (الواو)، فلا نعدم أن نجد له أمثلة مستعملة في اللغة العربيّة دون أن يكون شبه المصوّت فيها متبوعًا بحركة من جنسه، نحو: (شُواظ)، و(نُواح)، و(دُوار)، و(طُوال)، و(سُوار)، و(صُور)، و(دُول)، وعلى الرّغم من هذا فإنّ أغلب هذه الأمثلة قد وردت فيها روايات أخرى بكسر أوّل الصّيغة، أو فتحها (٩٢)، وهو ما يعكس ميل اللغة إلى التخلّص من هذاالتتابع، ولنا أن نتصوّر بعد هذا مقدار الثّقل الذي تسببه محاولة التلفّظ بهذين التتابعين المستكرهين معًا. وقد لجأت بعض اللهجات في السعي إلى التخلّص منه صوتيًا إلى همز شبه المصوّت الواو، فجاءت بالمصدر من (سَارَ)، و(غَارَ)، و(وآبَ) على (سُؤور)، و(غُؤُور)، و(أُؤوب)(٩٣)، وجيء بجمع الكثرة لـ(سَاق)، و(فَوْج) على (فُعُول): (سُؤُوق)، و(فُؤُوج)(٩٤)، وإنّما ((كانَ همز المقطع هنا تخلّصًا من هذا التجانس الثّقيل))(٩٥)الذي تحرّك فيه شبه المصوّت (الواو) بحركة من جنسه .

أمّا (فُعُول) مصدرًا أو جمع تكسير من الأصول المعتلة العين بالياء، فقد صرّح سيبويه بأنّ هناكَ ميلاً إلى التخلّص منه واستبداله بأوزان أخرى لأسباب صوتيّة تمثّلت بقوله المذكور آنفًا: ((لأنّها ضمّة في ياء وقبلها ضمّة وبعدها واو))، وهذا التتابع الصوتي – بحسب ما أقرّه علم الأصوات الحديث– يتضمّن مصوّت الضمّ القصير فمّة لمقطع سابق، ويليه شبه مصوّت (الياء) قاعدة لمقطع قمّته ضمّة طويلة: (ص ـُ/ ي ـّ) ولا وجود لضمّة في الياء، بل واو مديّة (مصوّت طويل). وهذا التتابع عند سيبويه أخفّ مما كانت فيه الواو عينًا لـ(فُعُول)(٩٦)، وعلى الرّغم من هذا لم يجئ إلا بمثال واحد يبيّن عدولهم عن (فُعُول) في اليائي العين في جمع التكسير، وهو قولهم: (نِيب) جمع (نَاب) – بمعنى المسنّ من الإبل – جمع تكسير. ويبدو أنّ سبب هذا التحوّل دلالي أكثر من أن يكونَ صوتيًا؛ إذ إنّهم قد جمعوا (نَاب) بمعنى السنّ المعروف على (فُعُول)، فقالوا في جمعه: (نُيُوب)، ولعلّهم أرادوا التفريق بين الاثنين في الجمع بإفراد كلّ واحد منهما بوزن، مع أنّ بعض اللغويين يرى أنّ (نُيُوب) يمكن أن يكون جمعًا لـ(ناب) بمعنى المسن من الإبل أيضًا(٩٧)، وهو شائع في ما عدا ذلك من الجموع، وأمثلته كثيرة مستساغة في النطق، نحو: (طُيُور)، و(سُيُوف)، و(خُيُول)، و(دُيُون)، و(سُيُول)، و(قُيُود)، و(خُيُوط)، و(عُيُون)، و(دُيُوك)، و(قُيُول)...وهو أقلّ من ذلك في المصادر، ويُرجّح أن يكون سبب ذلك القياس على الواوي العين؛ لأنّ بناء الفعل واحد؛ لإعلال العين، ولا ترجع علّة ندرته فيها إلى استكراه هذا التتابع صوتيًا، ويؤيّد هذا أنّ المحدثين قد ذكروا أنّ المزدوجات المستكرهة في اللغة العربية، والتي تسعى غالبًا إلى التخلّص منها بطرق مختلفة هي المزدوجات الصّاعدة (و ـُ)، و(ي ـِ)، و(و ـِ)، ولم يذكروا المزدوج (ي ـُ) بضمنها(٩٨) .

٢– (المُفَاعَلَة) مصدر (فَاعَلَ)، و(التَّفْعِيل) مصدر (فَعَّلَ):

أقرّ علماء اللغة القدماء قاعدة أساسيّة لصياغة مصادر الأفعال الزائدة عن ثلاثة أحرف، وتكون بـ((كسر أوّل الماضي وزيادة ألف قبل الآخر، فيكون للجميع قياس واحد))(٩٩)، ومع هذا نجد أنّ مصدر (فَاعَلَ) الأكثر شيوعًا وتواردًا هو (المُفَاعَلَة)، وهو مخالف لما تقتضيه القاعدة المذكورة آنفًا، إذ إنّ مصدره على وفق القاعدة هو (فَاعَال ← فِيعَال)، وقد وردت منه أمثلة نادرة، كـ(قِيتَال)(١٠٠)، ثُمّ تُقصّر حركة الفاء الطويلة إلى كسرة قصيرة ليتحوّل إلى (فِعَال)، وهو وزن له أمثلة كثيرة بوصفه مصدرًا لـ(فَاعَلَ)، كـ(خِصَام)، و(عِرَاك)، و(سِبَاق)... إلاّ أنّ مصدر (فَاعَلَ) الذي لا ينكسر هو (المُفَاعَلَة)(١٠١)، ويمكن أن نتبيّن من هذا أنّ اللغة قد سلكت طريقين للتخلّص من وزن (فِيعَال) المستكره، أحدهما تعديل الصّيغة صوتيًا بتقصير المصوّت الطويل، والأخرى باستبدال الوزن الذي تقتضيه القاعدة بوزن آخر هو (مُفَاعَلَة). ويعود سبب استبعادهم لـ(فِيعَال= ف ـِ/ ع ـَ/ ل ـُ ن) هنا – بحسب وصف المحدثين– إلى كراهة تتابع مقطعين مفتوحين بمصوّت طويل؛ ((فالمصوّتان الطّويلان في حالتنا هذه يثقلان النطق ويسمانه بالتراخي))(١٠٢) .

أمّا مصدر (فَعَّلَ)، فهوَ – بحسب القاعدة– (فَعَّال)، وقد وردت منه أمثلة قليلة، نحو: (كَلَّمَه كِلَامًا)، و(كَذَّبَ

كِذَّابًا)(١٠٣)، ومصدره المطّرد (التَّفْعِيْل)، ويبدو أنّهم قد أعرضوا عن (الفِعَّال)؛ لأنّه أقرب إلى أبنية صفات المبالغة كـ(فعّال)، و(فَعِيل)، و(فُعُول)، حيث يجتمع التضعيف والمدّ، وهناك من يرى أنّ أصل اشتقاق (التَّفْعِيْل) صيغة فعلية مهملة مزيدة بالتاء في أولها للدلالة على التعدية(١٠٤)، وأقرب ما يكون من الصيغ المزيدة الأخرى إلى (فعّلَ) هو (تفعّلَ)؛ لاشتراكهما بتضعيف العين، ومصدره (تفعُّل)، مع ملاحظة إعراضهم عن الجمع بين المدّ والتضعيف فيه، أمّا (المُفَاعَلَة) مصدر (فاعَلَ)؛ فالرأي الأرجح في اشتقاقه يذهب إلى ارتباطه بالمصادر الميميّة مع إلحاق الهاء به(١٠٥) .

٣- التحوّل من (أفعَل) إلى (أفعَال) في جمع التكسير:

يُجمع ما كانَ مفرده على وزن (فَعْل) جمع قلّة في الصّحيح على وزن (أفعُل)، نحو: (أنفُس)، و(أنجُم)، و(أكعُب)، وهو الأكثر الأعم، ((واعلم أنّه قد يجيء في فَعْل (أفعَال) مكان أفعُل ...وليسَ ذلك بالباب في كلام العرب)) (١٠٦)، غير أنّ العربيّة قد عدلت عن ذلك في جمع ما كان معتلّ العين من (فَعْل) بالواو أو بالياء، كـ(أثواب جمع ثوْب)، و(أسواط جمع سَوْط)، و(أشياخ جمع شَيْخ)، و(أبيات جمع بيْت)(١٠٧). وقد علّل علماء اللغة القدماء هذا بكراهة الضمّة في الواو، والضمّة في الياء، مع إقرارهم بأنّ الضمّة في الواو أثقل(١٠٨)، وهو ما أكّدته دراسات المحدثين الصوتيّة كما سلف، ((وقد شذّت ألفاظٌ فجاءت على القياس المرفوض، قالوا: أقوُس وأعيُن وأثيب)) (١٠٩)، وإنّما عُدّ قياسًا مرفوضًا؛ لأنّه كانَ لهم في بناء الجمع على وزن (أفعال) مُتّسعًا عن تجشّم جمعه في القلّة على وزن (أفعُل)،وتحاشي تكوّن المزدوجين الصّاعدين (و ـُـ)، و(ي ـِـ)، وإن كانا يردان باطّراد في غير هذا الموضع، نحو: (وُعِدَ)، و(يُشَارِكُ)، و(يَبْلِغُ)، و(تَبَايَع)، و(تَشَاوَر)، و(تَخَيَّرُ)، و(تَسَوَّلُ) .

٤- الاستغناء عن جمع الكثرة على وزن (فَعْل) بوزن جمع القلّة (أفعِلَة):

يُجمَع الاسم المفرد الصحيح من وزني (فِعال)، و(فَعال) جمع قلّة على وزن (أفعِلَة)، نحو: (مِثال، وأمثِلَة)، و(زَمان، وأزمِنَة)، أمّا في الكثرة فيُجمَعُ على وزن (فُعُل)، كـ(حُمُر جمع حِمار)، و(قُذُل جمع قَذال)(١١٠)، غير أنّ اللغة العربيّة قد أحجمت عن صوغ جمع الكثرة من الأسماء المفردة المعتلة اللام بالواو، أو بالياء من هذين الوزنين، من مثل: (كِساء)، و(رِداء)، و(سَماء)، و(عَطاء)، واستعاضوا عن ذلك ببناء جمع القلّة منها، وهو (أفعِلَة): (أكسِيَة)، و(أرْدِيَة)، و(أسْمِيَة)، و(أعْطِيَة). والتعليل الذي ذكره علماء اللغة القدماء لهذه الحالة هو كراهة التتابع الصوتي الذي سيؤدي في النهاية إلى الإفراط في الإعلال، وهو ما يخلّ ببنية الكلمة، وهو ما نفهمه من قول سيبويه: ((كراهية الياء مع الكسرة والضمّة لو ثقّلوا، والياء مع الضمّة لو خفّفوا))(١١١)، وذلكَ أنّ الجمع من تلك الأسماء المفردة لو بني على (فُعُل)، فسيكون في حالة التثقيل: (عُطُوّ)، و(رُدُيّ ← رُدُوّ)؛ لأنّ ما أصل لامه ياء ستُقلب الياء فيه واوًا: لأنّها مسبوقة بضمّة، ثمّ لزمهم في كلّ هذا أن يقلبوا الواو ياءً، والضمّة قبلها كسرة؛ لأنّ ((الواو تقع طرفًا، وقبلها ضمّة، وذلك معدوم في الأسماء المتمكّنة))(١١٢)، فآل البناء في النهاية إلى (عُطِي)، و(رُدِي)، وفي هذه البنية المفترضة يتّضح مُراد سيبويه، إذ اجتمعت في هذا التتابع الياء مع كسرة العين وضمّة الفاء: (ر ـُـ /د ـِـ/ي ـُـ ن)، وهو تتابع غير مستساغ تأباه اللغة العربيّة، وتتخلّص منه عادة في حال التنوين بحذف نصف المصوّت مع حركته ليصبح (ر–/د–ن–رُدٍ)، فلمّا كانَ بناءهم الجمع على هذه الصّيغة ((يؤدّي إلى هذا التغيير، وكانَ عنه مندوحة، تجنّبوه واجتزؤوا ببناء القلّة))(١١٣). والحقّ أنّهم في غير هذا الموضع قد استساغوا ما يقرب من هذا التغيير، فجمعوا (فَعْلَة)، و(فِعْلَة)، و(فُعْلَة)، و(فَعْلى) من المعتلّ اللام على (فَعَل)، و(فِعَل)، نحو: (كُسْوَة، وكُسًا)، و(لحْيَة، ولحًى)، و(جِذْوَة، وجُذًا)، و(غُلْيا، وغُلاً) ، وهم مع ذلك لم يستغنوا عن هذا الوزن، على الرّغم مما طرأ عليه من إعلال وحذف، ولم يستعيضوا عنه بصيغة جمع أخرى. والفرق بينه وبين ما حدث في (فَعْل) أنّ حركة العين لم تتغيّر، على حين تبدّلت في الأخير من ضمّة إلى كسرة، فاختفت ملامح الصّيغة الأصليّة، وآل بها الإعلال إلى ما يقرب من صيغة (فُعِل) التي لا تستعملها اللغة في الأسماء، قال سيبويه: ((واعلم أنّه ليس في الأسماء والصّفات فُعِل ولا

يكون إلا في الفعل))(١١٤)، فهي صيغة أهملت، أو قلّت في الأسماء قصد تخصيصها بفعل المفعول(١١٥)، مع الفرق أنّ كسرة العين في هذه الحالة طويلة في حال عدم التنوين: (الرِّدي)، وهو أدعى للثقل والاستكراه .

والوصف الأقرب لهذه الحالة – بحسب ما يذهب إليه المحدثون – هو تتابع حركتين متنافرتين: الضمّة حركة خلفيّة، وتستدير الشّفتان عند النطق بها، والكسرة حركة أماميّة، وتنفرج الشّفتان عند النطق بها(١١٦). ويرى بعض الباحثين أنّ كراهة هذا التتابع هي التي آلت بالفعل المبني للمجهول إلى أن يختفي من لهجات الكلام الحديثة، وتحلّ محلّه أبنية المطاوعة(١١٧) .

٥– الاستغناء عن وزني الكثرة (فَعُل)، و(فِعْلان)، بوزن جمع القلّة (أفعَال):

وتكون هذه الحالة في جمع ما كانَ مفرده على وزن (فَعُول) معتلّ اللام بالواو من مثل: (أعْدَاء جمع عَدُوّ)، و(أقْلاء جمع قِلْوَ)(١١٨). وقد علمنا سبب عدم استعمالهم (فُعُل)، أما (فِعْلان)، فقال سيبويه فيه: ((وكرهوا فِعْلان للكسرة التي قبل الواو، وإن كان بينهما حرفٌ ساكن لأنّه ليس حاجزًا حصينًا))(١١٩)، وهو يقصد افتراضًا قولهم في جمع (عَدُوّ: عِدْوان)، والأمر في هذا لا يعدو أيضًا اجتماع الصّوتين المتنافرين: مصوّت الكسر القصير، وشبه المصوّت (الواو)، أو تقاربهما موقعيًا في النطق، وينبغي أن لا نفهم الكراهة التي يتحدّث عنها سيبويه على نحو المنع والإلزام والوجوب؛ إذ إنّنا نجد هذا التتابع بعينه يرد في بعض الجموع، والمصادر، نحو: (قِنْوان جمع قِنْو)، و(صِنْوان جمع صِنْو)، و(رِضْوان مصدر رَضِيَ)، و(عِدْوان، وعُدْوان مصدر عدا) بمعنى ظلم(١٢٠)، بل إنّ الكسرة قد تجاور الواو مباشرة في نحو: (سِوَار)، و(شِوَاظ)، و(جِوَار)، و(رِوَاق)، و(دِيوَان)، والكسرة طويلة في هذا المثال الأخير، ولا يعني هذا أنّها قد خلت من الكراهة التي ذكرها سيبويه، والدّليل على ذلك أنّ بعض هذه الأمثلة قد ترددت الرّواية فيها بين الكسر والضمّ كما سلف،، أي بين الميل إلى المماثلة، أو المخالفة، وقد تخلّصت اللغة من هذه الكراهة في أمثلة الجمع محل البحث بأن اكتفت في جمعها بوزن القلّة (أفعَال).

٦– العدول عن وزن (فَعلاء) إلى وزن (أفْعِلاء):

ويقع هذا العدول في جمع الصّفة من وزن (فَعِيل) مما كانَ معتلّ اللام بالواو، أو بالياء، من مثل (غَنِيّ، وأغْنِيَاء)، و(قَوِيّ، وأقْوِيَاء)، و(شَقِيّ، وأشْقِيَاء)، إذ أعرضوا عن جمعه على وزن (فُعَلاء)، وهو الشائع في الصّحيح، نحو: (كريم، وكُرَمَاء)، و(عَظِيم، وعُظَمَاء)، وقد علّل النّحويّون ما حدث هنا بكراهة تحرّك الياء، والواو، وما قبلها مفتوح، وذلك إذا صاغوه على (فَعلاء)(١٢١)، كـ(غَنِيّاء)، و(صَفْوَاء)، ((فلمّا كان ذلك مما يكرهون ووجدوا عنه مندوحة فرّوا إليها كما فرّوا إليها في المضاعف))(١٢٢)، فبنوه على (أفْعِلاء)، وليس دقيقًا ما ذهب إليه ابن يعيش من أنّ ذلك يوجب قلب هذه الياء، أو الواو ألفًا(١٢٣)؛ لأنّ من شرط قلبها ألفًا أن لا يليها ألف، وقد ذكر ابن يعيش هذا الشرط في موضع آخر من كتابه(١٢٤) .

وإنّما جاء جمعه على (أفْعِلاء)؛ لأنّهم وجدوا فيه سعة للتخلّص مما يستثقلون – كما ذكر سيبويه– وليس التخلّص من هذا التتابع الذي ترد فيه (الياء)، أو (الواو) متحركتين بعد حرف مفتوح يلزم لهم في كلّ موضع من اللغة، فقد ورد في المصدر، والاسم، من مثل: (الهَدَيَان)، و(الجَرَيَان)، و(السَّرَيَان)، و(النَّزَوَان)، و(كَرَوَان)، وذكروا من الشّاذ النادر: (سُخَوَاء)، و(سُرَوَاء)، و(تُقَوَاء)، في جمع (سَخِيّ)، و(سَرِيّ)، و(تَقِيّ)(١٢٥). والملاحظ أنّ اشتراط العلماء لحدوث الإعلال بقلب (الياء)، أو (الواو) ألفًا عند تحركهما بعد حرف متحرّك بالفتح، بأن يكون ما بعدهما متحرّكًا أيضًا، من مثل: (بَيَعَ= ب ـَ/ي ـَ/ع ـَ ← ب ـَ/ع ـَ = باعَ)، و(قَوَمَ= ق ـَ/و ـَ/م ـَ ← ق ـَ/م ـَ = قامَ)، أقول: إنّ هذا الاشتراط يُفضي إلى أنّ سبب الإعلال هنا يعود في جانب من جوانبه إلى كراهة توالي المقاطع المفتوحة ذات المصوّت القصير من النوع الأول (ص ح)، وهو ما وجد له المحدثون مصاديق عدّة في أبنية اللغة(١٢٦). ومع هذا فالبنية المقطعيّة لصيغة (فَعلاء) قد تتابعت فيها ثلاثة مقاطع مفتوحة، الثالث منها بمصوّت طويل (فَعلاء= ف ـُ /ع ـَ/ل ـَ/ء ـُ ن)، وهو تتابع هيّن مُستساغٌ في الصّحيح اللام، غير أنّ وجود شبه

المصوّت(الياء)، أو(الواو) في موضع اللام في مثل:(عُنَيَاء= غ ـُ /ن ـَ/ي ـَ/ ء ـُ ن)، و(صُفَوَاء= ص ـُ /ف ـَ/و ـَ/ء ـُ ن)، يضيفُ مزيدًا من الكراهة لهذا التتابع؛ إذ إنَّ وقوعهما بينَ مصوّتين يجعلهما ضعيفين، وقد يميلان في مواضع أخرى إلى الاختفاء(١٢٧)، تخلّصًا من هذه الكراهة، ولكنّ وجود المصوّت الطويل (الألف) بعدهما هنا يحول دون ذلك، فاتّخذت اللغة طريقًا آخر للتخلّص من هذا التتابع بأن استبدلت البناء ببناء آخر هو (أَفْعِلاء) .

٧- جمع الصّفات من وزن (فَعِيل) المعتلّ العين بالواو أو بالياء على (فَعَال) دون (فُعَلاء)، ومن وزن (فَيْعِل) المعتل العين بالواو أو بالياء على (أَفْعِلاء) دون (فُعَلاء):

ومن أمثلة هذه الحالة (قَوَام جمع قَوِيم)، و(طِوَال جمع طَوِيل)، ولم يقولوا: (قُوَمَاء)، أو (طُوَلاء) ، والشّائع في الصّحيح (فُعَلاء)، ثمّ (فِعَال)، وقد يُجمع بينهما، كـ(كَرِيم، وكُرَمَاء، وكِرام)، و(بَخِيل، وبُخَلاء، وبِخَال). وفي جمع (فَيْعِل) قالوا: (بَيِّن وأَبْيِنَاء، وبُيَنَاء نادر)(١٢٨)، و(هَيِّن، وأَهْوِنَاء) دون (هُوَنَاء)، وقد علّل سيبويه هذا بكراهية الضمّة مع الواو(١٢٩)، وسبق أنْ وردَ في موضع آخر من هذا البحث أنَّ تتابع الضمّ والواو واردٌ في اللغة، ومن أمثلته: (دُوَل)، و(صُوَر)، و(سُوَار)،و(حُوَار)، و(بُوَيْب)، و(ثُوَيْرَة)...وغيرها، والفرق بين هذه الأمثلة، والبناء محل البحث (فُعَلاء) من المواد معتلّة العين بالواو، كـ(طُوَلاء)، و(هُوَنَاء) المُستبعَد، أنَّ تتابع مصوّت الضمّ وشبه المصوّت الذي من جنسه (الواو) قد جاء هنا ضمن ثلاثة مقاطع مفتوحة متوالية (هُوَنَاء= هـ ـُ/و ـَ/ن ـَ/ء ـُ ن)، فضلاً عن وقوع شبه المصوّت بين مصوّتين قصيرين، وهو ما يجعله ضعيفًا في موقعه، كما سلف، وأدّى هذا إلى أن تميل اللغة إلى التخلّص من هذا البناء، واستبداله بأبنية أخرى لا يحدث فيها هذا المحذور الصوتي .

٨- العدول عن الصيغ بسبب التضعيف:

اتّفق علماء اللغة القدماء والمحدثون على كراهة التضعيف. وقبل الخوض في العلل التي ذكروها في ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى أنّهم قد يريدون بمصطلح التضعيف الصّوت المكرر بدون إدغام، أي الصوتين المتماثلين المتحركين بمصوتين قصيرين، وهو محلّ البحث في موضوعنا هذا، وقد يريدون به الصوّتين المدغمين، على الرّغم من أنّه كثيرًا ما يُلجأ إلى الإدغام فرارًا من كراهة تكرار المتماثلين، لذا قيل: إنَّ أصل مثل: (مَدَّ) (مَدَدَ)، وأصل مثل: (يَرُدُّ) (يَرْدُدُ)، وإنّما جرى الإدغام هنا بتسكين الأوّل فرارًا من التضعيف، والفكّ، وهي ظاهرة —كما يقول سيبويه— مُتلبّبة في لهجة قيم، وأهل الحجاز، وعلّة ذلك عنده ((أنَّ التّضعيف يثقل على ألسنتهم، وأنَّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أنْ يكون من موضع واحد...وذلك لأنّه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثمّ يعودوا له، فلمّا صارَ ذلك تعبًا عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلة، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعةً واحدة، وكانَ أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك))(١٣٠)، وقد صاروا يعبّرون عن ذلك باستثقال المثلين(١٣١)، أو كراهة اجتماع الأمثال(١٣٢)، غير أنَّ الحرفين المُدغمين رُبّما استُشْعِرَ فيهما من الثّقل، والكراهة ما يدفعهم إلى اتّخاذ سبلاً أخرى لتيسير النّطق بهما، وقد ذكر السّيوطي(ت٩١١هـ) أنَّ طرق التخلّص من كراهة توالي الأمثال في الموضعين ثلاث، هي:

أ- قلب أحد المتماثلين صوتًا آخر مخالفًا. ب- حذف أحدهما. ج- الفصل بينهما بصوت آخر(١٣٣) .

أمّا المحدثون، فقد وقفوا عند هذه الظّاهرة أيضًا، وحدّدوا مصاديقها، وأبعادها محاولين التماس العلّة لكراهة تتابع الأمثال، يقول بروكلمان: ((إذا توالى مقطعان أصواتهما الصّامتة متماثلة أو متشابهة جدًا، الواحد بعد الآخر في أوّل الكلمة، فإنّه يُكتفى بواحد منهما، بسبب الارتباط الذّهني بينهما. وكذلك يُدغم أحيانًا المقطع ذو الأصوات الصّامتة المتماثلة، في أوّل الكلمة وآخرها، مع المقطع السّابق له والمنتهي بحركة))(١٣٤)، على حين عدّ برجشتراسر حذف أحد المقطعين المتتاليين، وأوّلهما حرفان متماثلان ضربًا من التّرخيم(١٣٥)، وعبّر الأب هنري فلش عن هذا بـ((كراهة أن يتكرّر صوت صامت مرتين متواليتين مع مصوّت قصير يفصل بينهما))(١٣٦)، وذكر د. إبراهيم أنيس أنَّ الميل إلى التخلّص من تتابع الأصوات المتماثلة هو أحد نتائج نظريّة السّهولة والتيسير، إذ ((إنَّ الصّوتين

المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضلي للنطق بهما في كلمة واحدة))(١٣٧). ولا يكاد يخرج المحدثون عن ما ذكره القدماء من أساليب للتخلّص من تتابعات الأمثال المستكرهة، إذ هي تتلخّص عندهم بأربعة أشياء:

أ- الإبدال، أو المخالفة. ب- الحذف. ج - الفصل. د- الإدغام(١٣٨) .

وثمّة طريقة أخرى لم يذكرها السّيوطي، أو المحدثون للتخلّص من الأبنية التي يحدث فيها التّضعيف، وذلك بالتحوّل إلى أبنية بديلة تُجنّب متكلمي العربيّة الوقوع في هذا المحذور الصوتي، ويمكن إجمال مواضع هذا التحوّل بالآتي:

أ- لزموا في جمع الكثرة لبناء (فِعَال) من المضعّف صيغة أدنى العدد (فَعَلَة)، من مثل: (أعِنّة جمع عِنان)، و(أجِلّة جمع جِلال)، ولم يقولوا في جمعهما: (عُنُن)، أو (جُلُل)، ولم يُجروه مُجرى الصّحيح، من مثل: (فِرَاش، وفُرُش)، و(حِمَار، وحُمُر)؛ لكراهة التّضعيف(١٣٩)، فإن أمنوا التّضعيف، لم يكتفوا ببناء جمع القلّة، وهو ما نجده في جمع (فَعَال) من المضعّف جمع كثرة، نحو: (ذُبَاب)، إذ جمعوه على وزن (فِعْلَان): (ذِبّان)، فقد اقتضى هذا الوزن الإدغام، لا الفكّ، بخلاف (فَعُل)(١٤٠)، وعلى الرّغم من هذا فيُلاحظ أنّ هذه الكراهة غير مُوجبة على نحو الإلزام، بدليل ورود (فُعُل) جمع كثرة من المضعّف في وزن (فُعِيل) في الأسماء والصّفات، كـ(سَرِير، وسُرُر)، و(جَدِيد، وجُدُد) .

ب- العدول عن صيغة (فَعْلَاء) في جمع (فَعِيل) المضعّف جمع كثرة إلى صيغة (أفْعِلَاء)، نحو: (عَزِيز، وأعِزّاء)، و(شَدِيد، وأشِدّاء)، ولم يرد في جمعهما (عَزَزَاء)، و(شُدَدَاء) ، وقد جاء (فَعْلَاء) شاذًا في جمع (فَعُول) من المضعّف، فقالوا: (وَدُود، ووُدَدَاء)، وقد استأنس سيبويه له بورود التّضعيف في المفرد، إذ قالوا: (خُشَشَاء)(١٤١). ولا بدّ من التنويه بأنّ الكراهة متأتية هنا أيضًا من تتابع ثلاثة مقاطع مفتوحة، ثالثها طويل، بخلاف ما نراه من توارد التّضعيف في أوزان أخرى للجمع بمقطعين مفتوحين قصيرين، أو ثلاثة قصار، نحو: (سُنَن)، و(غُرَر)، و(قِبَب)، و(بَرَرَة)، و(دِبَبَة).

ج- جَمعوا ما كانَ مفرده من وزن (فَعْلَل) مضعّفًا على وزن (فَعَالِل)، كـ(قَرْدَد)، و(قَرَادِد)، وورد أيضًا على وزن (فَعَالِيل): (قَرَادِيد)؛ لكراهة التّضعيف(١٤٢)، ففصل بين الحرفين المتماثلين بمصوّت الياء الطويل .

٩- التحوّل من استعمال الجمع الصحيح المؤنّث إلى صيغ جمع التكسير:

من مصاديق تحرّي الدقّة في دراسة سيبويه لاستعمال الصيغ أنّنا نجده في كثير من الأحيان لا يرصد ذلك الاستعمال من ناحية الحكم بجوازه، أو عدمه فحسب، بل يتعدّى ذلك إلى المقارنة بين درجات شيوع تلك الصّيغ قلّة وكثرة، مع السّعي إلى تعليل كلّ حالة على حدة، ويتمثّل هذا بأجلى صوره في دراسته لمدى استعمال الجمع الصّحيح بالتاء، وما يؤدّي إليه من تتابعات صوتيّة غير محبّذة بحسب ما تقتضيه صيغ المفرد، ومن ثمّ الاستعاضة عنه بصيغ جمع التكسير، فجمع (فَعْلَة)، و(فَعَلَة) بالتاء كثير غالب مُستساغ، كـ(جَفْنَة، وجَفَنَات)، و(رَقَبَة، ورَقَبَات)، ومعلوم أنّ الفتحة أخفّ الحركات ، والكراهة أقلّ في تتابع فتحتين، بخلاف تتابع ضمتين، أو كسرتين، وهو ما قلّل ورود الجمع بالتاء لما كانَ مفرده على وزن (فَعْلَة)، و(فِعْلَة)؛ لأنّ الجمع سيُفضي بهم إلى (فَعْلَات)، و(فِعِلَات)، كـ(غُرْفَات)، و(سِدِرَات)، وقد أدّى تجنّبهم لهذه التتابعات المتماثلة من الحركات الثّقال – بحسب رأي سيبويه– إلى أن يستعيضوا عنها بأوزان جموع الكثرة كـ(فَعَل)، و(فِعَل)، نحو: (غُرَف)، و(كِسَر) للدلالة على العدد القليل(١٤٣) .

ومن البديهي أن يتضاعف الشّعور بكراهة التّتابعات من المقاطع المفتوحة القصيرة إذا تبعها مقطع مفتوح طويل قاعدته شبه مصوّت (واو)، أو (ياء)، وذلك في جمع ما كانَ مفرده معتلّ اللام، وله أربعة تحقّقات تميل اللغة في ثلاثة منها إلى استبعاد الجمع بالتاء، والاستعاضة عنه بصيغ جمع التكسير، وهي(ص ـــ/ص ـــ/ي ـّ)، نحو: (حَيّة)، فلا تُجمع على (حَيَات)، بل على (فَعَل: حَيَ) في القلّة والكثرة، و(ص ـــ/ص ـــ/و ـّ)، نحو: (رِشْوَة)، إذ لا تُجمع على (رِشْوَات)، بل على (فَعَل: رِشًا)، وفي هاتين الحالتين يقول سيبويه معلّلاً: ((ولا يجمعون بالتاء كراهيّة أن تجيء الواو بعد كسرة، واستثقلوا الياء هنا بعد كسرة))(١٤٤)، و(ص ـُـ/ص ـُـ/ي ـّ)، نحو (كُلْيَة)، فلم يرد جمعها بالتاء أيضًا (كُلْيَات)، بل جُمِعَ بصيغة (فَعَل: كُلًى)؛ ((إذ تجيء هذه الياء بعد ضمّة، فلمّا ثقل ذلك عليهم تركوه واجتزؤوا، ببناء الأكثر))(١٤٥). والتتابع الرابع هو (ص ـُـُـ/ص ـُـ/و ـّ)، وهو الوحيد منها الذي ورد مجموعًا

بالتاء في حال تحريك العين، نحو: (خُطْوة، وخُطُوات)(١٤٦) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الكراهة في هذه التتابعات هي نابعة أيضًا من توالي المقاطع المفتوحة القصيرة ذات المصوّتات المتماثلة الثقيلة، وليس – فقط – من تتابع: (الكسرة، فالياء)، أو (الكسرة، فالواو)، أو (الضمّة، فالياء)، إذ تتوارد كل هذه التتابعات في أمثلة أخرى من اللغة، نحو: (دِيَار)، و(صِيَاح)، و(جِوَار)، و(حَوَار)، و(هُيَام)، ولاجتماع هاتين الكراهتين عُدِلَ عن الجمع بالتاء في هذه الحالات إلى الجمع باستعمال صيغتي جمع الكثرة (فِعَل)، و(فَعَل)، للتعبير عن العدد القليل أيضًا .

الخاتمة:

يمكن إجمال ما خلصَ إليه البحث من نتائج بالآتي:

– التحوّل من بناء إلى آخر وسيلة اتخذتها اللغة العربيّة – في الغالب – للتخلّص من بعض التتابعات الصوتيّة المستكرهة في المواد المعتلّة عند صياغتها على بناء يؤدي إلى اجتماع المصوّتات وأشباهها .

– قد تلجأ اللغة إلى بناء صيغها في المعتلّ على أبنية لا وجود لها في الصّحيح تخلّصًا من تلك التتابعات المذكورة، ولكل بناء نشأ بهذه الطريقة بناء قد تجنّبته في الصّحيح .

– نظير (فَيْعِل) في الصحيح من الناحية الدلالية (فَعِيْل)، وليس (فَيْعَل)، والعلاقة بينهما علاقة عدول واستبدال، وليست علاقة تطوّر صوتي، والأرجح أن يكون نظير (فَعْلُولَة) في الصحيح (فَعُول)، أمّا (فَعْلَة) فقد جاء ضمّ أوله بوصفه جزء من الميل إلى تعميق قيم الخلاف بين صيغ المفرد والجمع، وهي هنا مخالفة نوعيّة بين المصوّتات، وليست كميّة فحسب. ورجّح البحث أن تكون صيغة (فَعْل) في مصدر الصحيح هي النظير الأقرب لصيغة (فَعَل) في مصدر الفعل الثلاثي المعتلّ اللام .

– أعرضت اللغة العربيّة عن صوغ بناء (فَعُول) في المصدر، وجمع التكسير من المواد المعتلّة العين بالواو فحسب، بسبب التتابع الصوتي (ص ـُ/ و ـّ)، إذ تحرّك فيه شبه المصوّت (الواو) بحركة طويلة من جنسه. أمّا المواد المعتلة العين بالياء، فلا كراهة صوتيّة تُلْجِئهم إلى العدول عنه فيها .

– يُلاحظ أنّ تعدد الأبنية في بابي المصدر، وجمع التكسير، قد جعل أمام اللغة متسعًا للتحوّل من بناء إلى بناء آخر، إذ نجد بعض هذه الأبنية مستعملة مُستساغة في أبواب أخرى، على الرّغم من تضمنها التتابع الصوتي نفسه .

– وبدا أنّ الإحساس بكراهة بعض التتابعات أمرٌ نسبيّ يخضع لخصوصيّة كل لهجة من لهجات العربيّة المختلفة، ومعاييرها الصوتيّة، وهذا ما يعكسه تردّد بعض روايات الألفاظ بين الميل إلى المماثلة، أو المخالفة بين المصوّتات وأشباهها .

– قد يجتمع أكثر من سبب صوتي لتحقيق الكراهة التي تؤدّي إلى التحوّل من بناء إلى آخر، وهو ما لُوحظ في ترافق توالي المقاطع المفتوحة مع تتابعات المصوّتات وأشباهها في أكثر من موضع .

– من أهمّ الأسباب التي أفضت إلى نشوء الكراهة الصوتيّة في تتابعات المصوّتات، وأشباهها، وأدّت إلى التحوّل بين أبنية صيغ الأسماء: ١ – وقوع شبه المصوّت بين مصوتين قصيرين ٢ – تحرّك شبه المصوّت بحركة من جنسه في مزدوج صاعد ٣ – أن تسبق شبه المصوّت حركة من جنسه في مزدوج هابط ٤ – توالي المصوّتات وأشباه المصوتات المتماثلة في مقاطع متجاورة ٥ – توالي المصوّتات وأشباه المصوّتات الثقيلة المتخالفة في مقاطع متجاورة .

الهوامش:

١ – كتاب سيبويه/ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: ٤/٤٧ .
٢ – المصدر نفسه: ٤/ ٣٦٥ .
٣ – ينظر: المنصف شرح كتاب التصريف للمازني/ ابن جني: ٢/ ٩ .
٤ – ينظر: المقتضب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: ٢/ ٢٢١ .
٥ – ينظر: الأصول في النحو/ ابن السراج: ٣/ ٢٦٢ .

٦-ينظر: شرح كتاب سيبويه/ أبو سعيد السيرافي: ١٥/ ١٤، ١٢٤/١٥ ، ٤٠/١٨ .
٧- ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه/ أبو علي الفارسي: ٥٤/٥ .
٨- ينظر: المنصف شرح كتاب التصريف: ١٠/٢، ١١، ١٦ .
٩-ينظر: شرح المفصل/ ابن يعيش: ٢٩٨/٣ .
١٠-ينظر: الممتع في التصريف/ ابن عصفور الأشبيلي: ٥٠٠/٢ .
١١- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب/ رضي الدين الاستراباذي: ١٤٩/١، ٣٩٢/٢، ٤/ ٦٢ .
١٢- المنصف شرح كتاب التصريف: ١١/٢ .
١٣- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب/ رضي الدين الاستراباذي: ١/ ١٤٩ .
١٤-ينظر: كتاب سيبويه: ٤٠٨/٤- ٤٠٩ ، والمنصف شرح كتاب التصريف: ١٦/٢ .
١٥- شرح كتاب سيبويه/ أبو سعيد السيرافي: ١٦٠/١٨ .
١٦- ينظر: كتاب سيبويه: ٣٦٥/٤ ، والممتع في التصريف: ٤٩٩/٢ .
١٧- ينظر: اشتقاق أسماء الله/ أبو القاسم الزجّاجي:٢٣٩، وشرح شافية ابن الحاجب/ رضي الدين الاستراباذي: ١٧٦/٢، والممتع في التصريف: ٥٠١/٢-٥٠٢ .
١٨- كتاب سيبويه: ٣٦٥/٤ .
١٩- ينظر: المزهر في علوم اللغة/ السيوطي: ٦١/٢ ، وتاج العروس من جواهر القاموس/محمد مرتضى الزبيدي: ٣٤٢/٣٥، (ضون)، و(الغَيْن): البالي، و(الضيون): السنّور الذكر .
٢٠- ينظر: دلالة الألفاظ/ د. إبراهيم أنيس: ٣٢، ٣٤ ، والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه/ د. رمضان عبد التواب: ٧٥ .
٢١- ينظر: فقه اللغات السامية/ كارل بروكلمان: ٨١ .
٢٢- ينظر: العربية الفصحى/ هنري فلش: ٧٥ .
٢٣- ينظر: فَيْعِل أم فَعِيل/ الشيخ محمد حسن ال ياسين، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع:١١-١٢، السنة: ١٩٨١: ١٩ .
٢٤- الممتع في التصريف: ٥٠١/٢ .
٢٥- ينظر: العربية الفصحى: ٤١، ٤٧ .
٢٦- ينظر: فقه اللغات الساميّة: ٨٩ .
٢٧- ينظر: فقه العربية المقارن/ د. رمزي منير بعلبكي: ٨٩ .
٢٨- ينظر: العربية الفصحى: ٤٢ .
٢٩- ينظر: كتاب سيبويه: ٣٦٥/٤، والمقتضب: ٢٢١/٢ .
٣٠- المنصف شرح كتاب التصريف: ٩/٢، وينظر: المقتضب: ٢٢١/٢ .
٣١- المنصف شرح كتاب التصريف:١٠/٢، وينظر: أمالي ابن الشجري/هبة الله بن علي بن أحمد بن الحسين العلوي:٤٢٩/٢ .
٣٢- المنصف شرح كتاب التصريف: ١٢ .
٣٣- ينظر: شرح كتاب سيبويه/أبو سعيد السيرافي: ٤٠/١٨- ٤١، وشرح المفصل/ ابن يعيش: ٤٧٢/٥ .
٣٤- ينظر: الممتع في التصريف: ٥٠٤-٥٠٥ .
٣٥- شرح كتاب سيبويه/ أبو سعيد السيرافي: ٤٢/١٨، والممتع في التصريف: ٥٠٢/٢ .
٣٦- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف/ أبو البركات الأنباري:٧٩٧/٢، وشرح شافية ابن الحاجب/ رضي الدين الاستراباذي:١٥٢/٣ .
٣٧- ينظر: الممتع في التصريف: ٥٠٢/٢ .
٣٨- ورد هذان المصدران في بعض المعجمات المعاصرة، ولا وجود لهما في المصادر القديمة، ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة/ د. أحمد مختار عمر: ١١٥٠/٢، (سيل)، ٣/ ٢٠٥٦ ، (لين)، ويقارن بتاج العروس من جواهر القاموس: ٢٩/ ٢٤١- ٢٤٦ ، (سيل)، ٣٦/ ١٣٥- ١٣٨ ، (لين) .
٣٩- ينظر: المقتضب: ٢٢١/٢، والأصول في النحو: ٢٦٢/٣ ، وشرح كتاب سيبويه/ أبو سعيد السيرافي: ١٤/١٥، وأمالي ابن الشجري: ٤٢٩/٢، وشرح المفصل/ ابن يعيش: ٢٩٨/٣ .
٤٠- شرح المفصل/ ابن يعيش: ٢٩٨/٣ .

٤١- ينظر: شرح كتاب سيبويه/ أبو سعيد السيرافي: ١٤/١٥، وشرح المفصل/ ابن يعيش: ٢٩٨/٣ .
٤٢- ينظر: العربية الفصحى: ٤١ ، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحيث/ الطيّب البكوش: ٥٣-٥٤ .
٤٣- ينظر: الممتع في التصريف: ٢/ ٥٠١ .
٤٤- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربيّة/ د. عبد الصّبور شاهين: ١٣٥ .
٤٥- كتاب سيبويه: ٤٧/٤ .
٤٦- ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٣/٤ .
٤٧- الصّحاح – تاج اللغة وصحاح العربيّة/ إسماعيل بن حماد الجوهري: ٢٣٧٦/٦ ، (سرا) .
٤٨- ينظر: لسان العرب: ١٥/ ٣٥٣، ٣٥٦ ،(هدي)
٤٩- المصدر نفسه: ٣٨٠/١٤ ، (سرا) .
٥٠- ينظر: المحكم والمحيط الأعظم/ابن سيده: ٣٧٥/٨ – ٣٧٦، (سرى) .
٥١- ينظر: لسان العرب: ١٥/ ٤٠١، ٤٠٥ ، (وقي) .
٥٢- ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٢٣٤، وشرح المفصل/ ابن يعيش: ٥/ ٢٧٠ .
٥٣- ينظر: فقه اللغات الساميّة: ٤٣، وفقه العربية المقارن: ٨٥ – ٨٦ .
٥٤- كتاب سيبويه: ٢٦٢/٤.(تحقيق هارون) وينظر: كتاب سيبويه: ٣٢٣/٢ – ٣٢٤.(طبعة بولاق)، والأصول في النحو: ٢٠١/٣.
٥٥- شرح المفصل/ ابن يعيش: ١٨٩/٤ .
٥٦- ينظر: لسان العرب: ٧٠٤/١ ، (كذب) .
٥٧- ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس: ٣٢/١٣، (عسر) .
٥٨- ينظر: لسان العرب: ١/ ٧٨٩ ، (هيب)، ٤١٨/٢ ، (تيح)، والصحاح: ٢٣٩/١ ، (هيب) .
٥٩- ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس: ٦/ ٣٢٩، (تيح) .
٦٠- ينظر: المصدر نفسه: ٦/ ٣٢٩ ، (تيح) .
٦١- ينظر: لسان العرب: ١٣/ ٤٨٢ ، (تيه) .
٦٢- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب/ رضي الدين الاستراباذي: ٣٩٢/٢ .
٦٣- ينظر: المنصف شرح كتاب التصريف: ٩/٢ .
٦٤- المنصف شرح كتاب التصريف: ٩/٢ .
٦٥- في الأصوات اللغويّة – دراسة في أصوات المدّ العربيّة/ د. غالب المطلبي: ٢٦٠ .
٦٦- ينظر: التطوّر النحوي للغة العربيّة/ برجشتراسر: ٦٥ .
٦٧- في الأصوات اللغوية – دراسة في أصوات المدّ العربيّة: ٢٦٤ .
٦٨- الممتع في التصريف: ٥٠٠/٢ .
٦٩- ينظر: تهذيب اللغة/ الأزهري: ٢٧٠/٩، (قرا)، ١٠/ ٤١٣، (كوى)، ولسان العرب: ١٧٧/١٥، (قرا)، ٢٣٦/١٥، (كوى) .
٧٠- ينظر: كتاب سيبويه: ٥٧٨/٣- ٥٧٩ .
٧١- ينظر: كتاب العين/الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٢٠٣/٥، (قرو)، وتهذيب اللغة: ٢٧٠/٩ ، (قرا) .
٧٢- لسان العرب: ١٧٧/١٥ ، (قرا) .
٧٣- ينظر: شرح كتاب سيبويه/ أبو سعيد السيرافي: ١٦٣/١٤ .
٧٤- ينظر: الأصول في النحو: ٤٣٤/٢ – ٤٣٥ .
٧٥- كتاب سيبويه: ٤٧/٤ .
٧٦- ينظر: التطوّر النحوي للغة العربيّة: ٤٧ .
٧٧- ينظر: كتاب سيبويه: ٤٧/٤ .
٧٨- المصدر نفسه: ٤٩/٤.
٧٩- ينظر: المصدر نفسه: ٥٠/٤ .

٨٠-المصدر نفسه: ٥١/٤ .
٨١- ينظر: المصدر نفسه: ٥٢/٤ .
٨٢- ينظر: المصدر نفسه: ٥١/٤ ، ٥٢ .
٨٣- المصدر نفسه: ٥١/٤ .
٨٤- المصدر نفسه: ٥٨٧/٣ .
٨٥- ينظر: المصدر نفسه: ٥٨٧/٣ .
٨٦- المصدر نفسه: ٥٩١/٣ .
٨٧- ينظر: المصدر نفسه: ٥٩٠/٣، ٥٩١ .
٨٨- المصدر نفسه: ٥٩١/٣ .
٨٩- ينظر: المصدر نفسه: ٥٩٢/٣ – ٥٩٣ .
٩٠- المصدر نفسه: ٥٩٠/٣ .
٩١- ينظر: العربية الفصحى: ٤٦ .
٩١- (شُواط، وشِواط)، ينظر: الصّحاح: ١١٧٣/٣ ، (شوط)، و(نَواح، ونِياح)، ينظر: لسان العرب: ٦٢٧/٢ ، (نوح)، و(دُوار، ودِوَار)، ينظر: لسان العرب: ٢٩٥/٤ ، (دور)، و(سُوار، وسِوَار)، ينظر: تهذيب اللغة: ٥١/١٣ ، (سور)، و(صُوَر، وصِوَر)، ينظر: الصحاح: ٧١٦/٢، (صور) ، و(دُول، ودِول)، ينظر: لسان العرب: ٢٥٢/١١ ، (دول) .
٩٢- ينظر: كتاب سيبويه: ٥٠/٤، ٥١ .
٩٣- ينظر: المصدر نفسه: ٥٨٨/٣، ٥٩١ .
٩٤- المنهج الصوتي للبنية العربي: ١٧٩ .
٩٥- ينظر: كتاب سيبويه: ٥٨٨/٣، ٥٨٩ .
٩٦- ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ١٢/ ١٥٩ ، (نيب) .
٩٧- ينظر: العربية الفصحى: ٤٦، والمنهج الصوتي للبنية العربيّة: ١٧٦– ١٧٩ .
٩٨- شرح شافية ابن الحاجب/ رضي الدين الاستراباذي: ١٦٣/١ .
٩٩- ينظر: كتاب سيبويه: ٨٠/٤ .
١٠٠- ينظر: شرح المفصل/ ابن يعيش: ٥٤/٤ .
١٠١- العربية الفصحى: ٩٤ .
١٠٢- ينظر: كتاب سيبويه: ٧٩/٤ .
١٠٣- ينظر: AGRAMMAR OF THE ARABIC LANGUAGES,WILLIAM WRIGHT: 1\116 .
١٠٤- ينظر: ديوان الأدب/ الفارابي/ تحقيق: د. أحمد مختار عمر: ٣٩٣/٢، (الحامش)، وأبنية المصدر في الشعر الجاهلي/ د.وسمية عبد الحسين المنصور: ٢٦٤ .
١٠٥- كتاب سيبويه: ٥٦٨/٣ .
١٠٦- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب/ رضي الدين الاستراباذي: ٩٠/٢ .
١٠٧- ينظر: كتاب سيبويه: ٥٨٦/٣، ٥٨٨، وشرح شافية ابن الحاجب/ رضي الدين الاستراباذي: ٩٠/٢، وشرح المفصل/ابن يعيش: ٢٦٤/٣ .
١٠٨- شرح المفصّل/ ابن يعيش: ٢٦٤/٣ .
١٠٩- ينظر: كتاب سيبويه: ٦٠١/٣، ٦٠٢ .
١١٠- المصدر نفسه: ٦٠٢/٣ .
١١١- شرح المفصل/ ابن يعيش: ٢٨١/٣ .
١١٢- المصدر نفسه: ٢٨١/٣ .
١١٣- كتاب سيبويه: ٤/ ٢٤٤ .
١١٤- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ ابن هشام الأنصاري: ٣٠٤/٣، وصيغ الاسم الثلاثي المجرد/ د. إبراهيم أنيس، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج: ١٠، ١٩٨٥م: ٨٣ .
١١٥- ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٤٦– ٤٧ .

١١٦- ينظر: اللسان والإنسان/ د. حسن ظاظا: ١١٥ .
١١٧- ينظر: كتاب سيبويه: ٦٠٨/٣، ٦٣٥ .
١١٨- المصدر نفسه: ٦٠٨/٣ .
١١٩- ينظر: لسان العرب: ٣٣/١٥ .
١٢٠- ينظر: كتاب سيبويه: ٦٣٤/٣، وشرح شافية ابن الحاجب/ رضي الدين الاستراباذي: ١٣٧/٢.
١٢١- كتاب سيبويه: ٦٣٤/٣- ٦٣٥ .
١٢٢- ينظر: شرح المفصل/ ابن يعيش: ٢٨٤/٣ .
١٢٣- ينظر: المصدر نفسه: ٤٦٢/٥، ولمزيد من التفصيل، ينظر: شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك: ٨٥٥/٤-٨٥٦، والمنهج الصوتي للبنية العربيّة: ١٩٣ .
١٢٤- ينظر: لسان العرب: ٣٧٣/١٤، (سخا)، ٣٧٨/١٤ ، (سرا)، ٤٠٢/١٥ ، (وقي) .
١٢٥- ينظر: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس:١٦٥، ٢٤٩ ، والقراءات القرآنيّة في ضوء علم اللغة الحديث/ د. عبد الصّبور شاهين: ٨٣، ودراسات في فقه اللغة/ د. محمد الأنطاكي:٢٠٣ – ٢٠٤ . وفي الأصوات اللغويّة – دراسة في أصوات المدّ العربيّة/د. غالب المطلبي: ١٧٥ .
١٢٦- ينظر: العربيّة الفصحى: ٤١ .
١٢٧- ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٥٠٦/١٠ .
١٢٨- ينظر: كتاب سيبويه: ٦٤٣/٣ .
١٢٩- المصدر نفسه: ٤١٧/٤ .
١٣٠- ينظر: الخصائص / ابن جني: ٢٣٣/٢ .
١٣١- ينظر: شرح الملوكي في التصريف/ ابن يعيش: ٤٥١ .
١٣٢- ينظر: الأشباه والنظائر في النحو/جلال الدين السيوطي: ٤٠/١- ٥٠ .
١٣٣- فقه اللغات الساميّة: ٧٩ .
١٣٤- ينظر: التطوّر النحوي للغة العربية: ٧٠ .
١٣٥- العربيّة الفصحى: ٤٦ .
١٣٦- الأصوات اللغويّة/د. إبراهيم أنيس: ١٤٠ .
١٣٧- ينظر: بحوث ومقالات في اللغة/ د. رمضان عبد التوّاب:٥٥، وظاهرة كراهة توالي الأمثال في العربيّة/د. عبد القادر علي الخليل، مجلّة مؤتة للبحوث والدراسات، مج: ٩، ع: ١، ١٩٩٤م: ١٥ .
١٣٨- ينظر: كتاب سيبويه: ٦٠١/٣ .
١٣٩- ينظر: المصدر نفسه: ٦٠٣/٣ .
١٤٠- ينظر: المصدر نفسه: ٦٣٤ ، وشرح المفصل/ ابن يعيش: ٢٨٤/٣ .
١٤١- ينظر: كتاب سيبويه: ٦٣٨/٣ . والتعليقة على كتاب سيبويه: ١١٠/٤- ١١١ .والخُشْناء: هو العظم الناتئ خلف الأذن، ينظر: الصحاح: ١٠٠٤/٣ ، (خشش) .
١٤٢- ينظر: كتاب سيبويه: ٦١٣/٣.
١٤٣- ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي – أبو عمرو بن العلاء/د. عبد الصبور شاهين: ٣٧٦ .
١٤٤- ينظر: كتاب سيبويه: ٥٨٠/٣ ، ٥٨١ .
١٤٥- المصدر نفسه: ٥٨١
١٤٦- المصدر نفسه: ٥٨٠ .
١٤٧- ينظر: المصدر نفسه: ٥٨٠ .

المصادر والمراجع:

١- أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، د. وسمية عبد المحسن المنصور، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤م .
٢- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي– أبو عمرو بن العلاء ، د. عبد الصّبور شاهين، ط:١، مكتبة الخانجي / مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٧م .
٣- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم،ط:٣، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣م .

٤- اشتقاق أسماء الله، أبو القاسم الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تح: د. عبد الحسين المبارك، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٤م .
٥- الأصوات اللغوية ، د.إبراهيم أنيس ، ط :٥ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥م .
٦- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦ هـ) ، تح : د.عبد الحسين الفتلي ، ط:٤ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٩م .
٧- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي (ت٥٤٢هـ)، تح: د. محمود محمد الطناحي، ط:٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٦م .
٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين، والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت:٥٧٧هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، دار أحياء التراث العربي، مصر ، (د.ت) .
٩- أوضح المسالف إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد،ط:٦، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م .
١٠- بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب، ط:٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م .
١١- تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي(ت١٢٠٥هـ)، تح: عبد الستار أحمد فراج واخرين، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م – ٢٠٠١م .
١٢- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث،الطيب البكوش، ط:١،(د. ط) تونس،١٩٧٣م .
١٣- التطوّر اللغوي – مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب،ط:١، مطبع المدني، القاهرة، ١٩٨٣م .
١٤- التطوّر النحوي للغة العربيّة، محاضرات ألقاها في الجامعة المصريّة المستشرق الألماني: برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التوّاب، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٣م .
١٥- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تح: د.عوض بن حمد القوزي ، ط:١ ، مطابع الحسني ، ١٩٩٠م – ١٩٩٦م.
١٦- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت:٣٧٠هـ) ، تح : عبد السلام هارون، وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (د.ت) .
١٧- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، ط:٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م .
١٨- دراسات في فقه اللغة، د. محمد الأنطاكي، ط:٤، دار الشرق العربي، بيروت، (د.ت) .
١٩- دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، ط:٢، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣م .
٢٠- ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت:٣٥٠هـ) ،تح: د. أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، ١٩٧٤م .
٢١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، أبو الحسن علي بن محمد الأشموني (ت٩٢٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط:١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٥م .
٢٢- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسين الاستراباذي النحوي(ت٦٦٨هـ)، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت، (د.ت) .
٢٣- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ) ، تح: د. رمضان عبد التوّاب، وآخرين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٨م – ٢٠١٣م .
٢٤- شرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د.إميل بديع يعقوب، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠١م .
٢٥- شرح الملوكي في التصريف، يعيش، بن علي بن يعيش (ت ٦٤٦هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، ط:٢، دار الأوزعي، بيروت، ١٩٨٨م .

٢٦- الصحاح – تاج اللغة وصحاح العربيّة، إسماعيل بن حمدان الجوهري(ت٣٩٨هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط:٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م .
٢٧- صيغ الاسم الثلاثي المجرّد، د. إبراهيم أنيس، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، ج:١٠، ١٩٥٨م .
٢٨- ظاهرة كراهة توالي الأمثال في العربيّة/د. عبد القادر علي الخليل، مجلّة مؤتة للبحوث والدراسات، مج: ٩، ع: ١، ١٩٩٤م .
٢٩- العربيّة الفصحى – نحو بناء لغويّ جديد ، هنري فلش ، ترجمة: د. عبد الصّبور شاهين، ط:٢، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٨٣م .
٣٠- فقه العربية المقارن – دراسات في أصوات العربيّة وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السّاميّة، د.رمزي منير بعلبكي، ط:١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٩م.
٣١- فقه اللغات السّاميّة ،كارل بروكلمان ، ترجمة: د. رمضان عبد التوّاب ، مطبوعات جامعة الرّياض ، الرّياض ، د.ت .
٣٢- في الأصوات اللغويّة – دراسة في أصوات المدّ العربيّة، غالب فاضل المطلبي،دار الحريّة، بغداد،١٩٨٤م .
٣٣- فَيْعِل أم فَعِيل ، الشّيخ محمد حسن ال ياسين ، بحثٌ منشور في مجلّة مجمع اللغة العربيّة الأردني ، ع : ١١ – ١٢ ، السنة : ٤ ، ١٩٨١م .
٣٤- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، ط:١، مكتبة الناقلة/ دار طيبة للطباعة، الجيزة، ٢٠٠٨م .
٣٥- كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون ، ط:٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٣م، وطبعة بولاق، ط:١، المطبعة الكبرى الأميريّة ببولاق، القاهرة، ١٣١٦هـ – ١٣١٧هـ .
٣٦-كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السّامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة/ دار الحرية، بغداد، ١٩٨٦م .
٣٧- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري(ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، (د.ت) .
٣٨- اللسان والإنسان – مدخل إلى معرفة اللغة، د. حسن ظاظا، ط:٢، دار القلم، بيروت – الدار الشاميّة، بيروت، ١٩٩٠م .
٣٩- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تح: مصطفى السقا وآخرين، ط:٢، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م .
٤٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها،عبد الرحمن جلال الدين السيوطي(ت:٩١١هـ)،شرح وضبط وتعليق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي،ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار أحياء الكتب العربية، (د.ت).
٤١- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر، ط:١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م .
٤٢- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت) .
٤٣- الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي (ت:٦٦٩هـ) ،تح: د.فخر الدين قباوة، ط:٣، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٨م .
٤٤- المنصف شرح كتاب التصريف، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي(ت٣٩٢هـ)، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط:١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٤م .
٤٥- المنهج الصوتي للبنية العربيّة، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م .
٤٦- Wright, William. (1896). A Grammar of the Arabic Language, Cam- bridge University Press, London .

فصلية مُحكمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥م

Al-Thakawat Al-Biedh Maga-

Website address
White Males Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN 2786-1763
Deposit number
In the House of Books and Documents
(1125)
For the year 2021
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

فصلية مُحكمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥م

general supervisor

Ammar Musa Taher Al Musawi

Director General of Research and Studies Department

editor

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

managing editor

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

Editorial staff

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon